

توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 4 يناير 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 26 سؤالاً؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 37 سؤالاً؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 21 جواباً.

وطبقاً لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس من السيد منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بطلب يرمي إلى تناول الكلمة في نهاية جلسة اليوم، حول موضوع "النقص الحاد في أدوية علاج السعال والزلات البردية، في الوقت الذي تنفشي فيه جائحة كوفيد-19".

وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل بالإيجاب مع هذا الطلب.

في الأخير، نخطط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على 10 مشاريع قوانين تتعلق بتسع (9) اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف وتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول الموجهة لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والكفاءات، عفوا.. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

نود إثارة واحد النقطة التي هي مهمة بمكان، ألا وهي الأسئلة الكتابية التي ترد على الحكومة لا توليها أي اعتبار، السيد الوزير، لأن الحقيقة السادة المستشارين يتساءلون على هذه الأسئلة، لأن الحكومة ما تتحتمش.. ما احترمتش الأجل الدستورية.

ولهذا احنا نتطلب من الحكومة تتفاعل مع الأسئلة الكتابية ديال السادة المستشارين، لأن هاذ الأسئلة الكتابية تتكون فيها مسائل التي هي محلية وإقليمية التي ما يمكنش تطرح في هذه الجلسة، ولهذا نطلب من الحكومة تتفاعل مع هذه الأسئلة الكتابية. شكرا.

محضر الجلسة رقم 023

التاريخ: الثلاثاء 15 جادى الآخرة 1443هـ (18 يناير 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هته الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة ضمن جدول أعمال جلستنا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مرسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع المستشار السيد حسن حداد، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لدى مكتب المجلس مقترح قانون حول آليات تشجيع السياحة الداخلية، شيكات العطل.

وأودع أيضاً لدى المكتب أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مقترحي القانونين التاليين:

- مقترح قانون يتعلق بتنظيم أسعار المحروقات بالمغرب؛

- مقترح قانون يتعلق بتفويت أصول شركة "سامير" في طور التصفية القضائية لحساب الدولة المغربية.

كما اطلع مكتب مجلس على تصريح السيد رئيس الفريق الحركي، يعلن بموجبه انتماء هذا الفريق للمعارضة.

طبقاً لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول الموجه لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، حول سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش"، الرامي إلى إحداث 250.000 فرصة شغل مباشر خلال سنتي 2022 و2023، والتي تجمعها وحدة الموضوع. والبدية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "سبل تنفيذ البرنامج الحكومي" "أوراش" للنهوض بمجال التشغيل. أحد السادة والسيدات المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

بالرغم من الوضع الاقتصادي الحالي المرتبط بالأزمة الصحية لـ"كوفيد-19"، والذي أدى إلى ارتفاع مؤشرات نسبة البطالة على الصعيد الوطني، إلا أن الحكومة التزمت في برنامجها الحكومي "أوراش" بالنهوض بمجال التشغيل.

السيد الوزير،

نسألكم عن الآجال التي تعتمرون فيها تنزيل هذا الورش الإستراتيجي لما له من أهمية وراهنية في تمكين فئات واسعة من المواطنين والمواطنات من الولوج إلى فرص الشغل، في أفق الرفع من استدامة النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية في البلاد، وهل سيستهدف المناطق الجبلية والعالم القروي؟ وما مدى مراعاته لتشجيع تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش" الرامي إلى إحداث 250.000 فرصة شغل مباشر في أوراش مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسنوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد سلسلة اللقاءات التشاورية الجهوية التي قتم بها، السيد الوزير، في مختلف الجهات حول موضوع الشغل والتشغيل، أعطت الحكومة في الأيام القليلة الماضية الانطلاقة الفعلية لبرنامج "أوراش"، الذي يهدف إلى إحداث 250.000 فرصة شغل مباشر في أوراش مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023.

لذا نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها من أجل أجراة مضامين ومحاور هذا البرنامج، الذي نرى فيه فرصة لتجاوز تداعيات سوق الشغل التي عرفت بلادنا من جراء آفة كورونا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش" الرامي لإحداث 250.000 فرصة شغل مباشر خلال سنتي 2022 و2023".

الكلمة لأحد السادة والسيدات المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أعلنت الحكومة عن الخطوط العريضة لبرامج مبتكرة، غايتها تحسين قابلية التشغيل وتعزيز حظوظ الإدماج المهني وتشجيع المبادرة الفردية، حيث يعد برنامج "أوراش" أحد أهم هذه الأوراش.

وفي هذا الصدد نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن تفاصيل هذه البرامج أو هذا البرنامج وعن خطة تنزيله على أرض الواقع؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع من الفريق الحركي، موضوعه "برنامج "أوراش"".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

في إطار سياسة التشغيل، نسألكم عن أهداف برنامج "أوراش" وكيفية تنزيله؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس من الفريق الاشتراكي موضوعه "سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش"".
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسألكم حول سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش"؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه "سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش"".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسألكم، السيد الوزير، عن مراحل تنزيل برنامج "أوراش" الراي لإحداث 250.000 منصب شغل مؤقت؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السابع من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب حول "سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش"".
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا، السيد الوزير المحترم، حول سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش" الراي إلى خلق 250.000 فرصة شغل مباشر؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن موضوعه "الإجراءات المتخذة لتنزيل برنامج "أوراش"، ومدى نجاعته في تقليص البطالة والتخفيف من تداعيات جائحة "كوفيد-19" على مستوى التشغيل".

الكلمة لأحد السيدات والسادة من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لتنزيل برنامج "أوراش" ومدى نجاعته في تقليص البطالة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال التاسع من مستشاري مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، موضوعه "تنفيذ برنامج "أوراش"".
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خليه الكرش:

السيد الرئيس،

نسألكم، السيد الوزير، حول مدى فعالية برنامج "أوراش" لمعالجة هيكلية لإشكالية البطالة وخلق فرص شغل قارة، تحترم شروط العمل اللائق والمقتضيات التشريعية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال ما قبل الأخير، موضوعه "سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش" الراي لإحداث 250.000 فرصة شغل مباشر في أوراش مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

كناككو السؤال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بارك الله فيك.

السؤال الأخير من المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل، وموضوعه "معايير اختيار المستفيدين من برنامج "أوراش" وضمانات احترام تطبيق التشريع الاجتماعي في هذه الأوراش"؟

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطحي:

نسألكم، السيد الوزير، حول معايير اختيار المستفيدين، بالإضافة للسبل ديال احترام قانون الشغل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات للإجابة على الأسئلة المتعلقة بسياسة الحكومة بخصوص تنزيل البرنامج.

تفضل السيد الوزير للمنصة.

السيد يونس سكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أود أن أشكركم جزيل الشكر على طرحكم لهذا السؤال، الذي يخص موضوعا هاما الى هي إشكالية التشغيل والبطالة بصفة عامة، هاذ الموضوع الذي يتسم بخصوصيته في هذه المرحلة بالذات التي نعيشها جميعا، ألا وهي مرحلة الجائحة وتداعياتها - كما لا يخفى عليكم - على المجالين الاقتصادي وبطبيعة الحال الاجتماعي.

الموضوع الذي سألتوني فيه اليوم يعتبر أحد الالتزامات الحكومية الهامة التي تندرج في إطار التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، والتي تعكس نظرة جلالتة السديدة من أجل مواكبة كل المحتاجين والمقصين، لاسيما من سوق الشغل في هته الفترة العصيبة التي يمر منها العالم بأسره.

ولعل الأمور التي أتى بها النموذج التنموي وخلاصات النموذج التنموي كذلك تؤكد على ضرورة العمل بشكل مغاير في إطار سياسة تفاعلية تأتي

بالجديد بالنسبة للمواطنين والمواطنات.

والبرنامج الحكومي الذي قدمه أمام أنظاركم السيد رئيس الحكومة المحترم، يأتي في الصميم في هذا المجال، لأنه وبالإضافة إلى سياسة هيكلية تعتمد في المقاربة متاعها ديال التشغيل على الاستثمار وخلق فرص الشغل عن طريق تعبئة كل القطاعات المنتجة في البلاد، فإنه أتى كذلك بسياسة تفاعلية لها بعد ظرفي ولكنه بعد قوي جدا، لأنه جاء التزاما بإحدى الدعامات التي كينة في البرنامج الحكومي، ألا وهو الدولة الاجتماعية.

وهاذ القضية ديال الدولة الاجتماعية إلى اسمحتو لي نتوقف عندها لبضع ثواني فقط، لأنه كما تعلمون في سيرورة الفكر السياسي والاقتصادي مرت الدول والحكومات بعدد من المراحل عبر التاريخ، ولعل المرحلة التي يشتاق إليها الكثير هي ما يسمى بالدولة الراعية (l'Etat providence) أو الدولة الحاضنة، والتي - كما تعلمون - لم يعد بالاستطاعة في العالم بأسره الاستقرار فيها منذ عقود.

وقد جاء بعدها المرحلة التي كان فيها واحد التوجه تقدر نسميه ليبرالي قوي جدا، أعطى عدد من المقصين وأعطى الإقصاء وأعطى آفات اجتماعية، لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار التوازن الذي خصو يكون في المجتمع، لم يأخذ بعين الاعتبار الفوارق الاجتماعية وأصبح الجميع واع ابتداء من سنوات التسعينات وسنوات الألفين على أنه من اللازم بطبيعة الحال على الدول أن تلعب دورا متجددا، فأصبح السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح: ما هو الدور الجديد للدولة في إطار تفاعلها، من جهة، مع مستلزمات الاقتصاد الدولي من تنافسية ومن تعبئة شاملة للموارد ومن إصلاحات هيكلية، وما بين، من جهة أخرى، المسائل الاجتماعية والأساسية؟

لأنه في نهاية المطاف، ما يهنا كشعوب وكحضارات هو أن نخدم شعبونا ومواطنينا من أجل استمراريتهما ومن أجل إبداعها ومن أجل تجدها، وهنا جاءت الدولة الاجتماعية.

ولكن اسمحو لي مرة أخرى أن أفتح قوسا آخر لكي نميز ما بين مفهومين، المفهوم ديال "الدولة الاجتماعية" التي عندها واحد الحيايد سلمي، إذا اسمحتو لي نعبر عليه بهذا الشكل، وما بين ما أصبح يسمى بـ "الدولة الاجتماعية النشطة" (l'Etat social actif)، هذه "الدولة الاجتماعية النشطة" التي أهم الركائز ديالها هو تقوية الفرد، عبر إعطائه كل المستلزمات باش يقدر هاذ الفرد ينخرط في النظم الاقتصادية ويكون منتج ويني الحياة ديالو ويني المستقبل ديالو عن طريق العمل وعن طريق الشغل والتشغيل.

ومن هنا جاء البرنامج الحكومي بهذه الدعامات، بهذا المنظور، الذي يعتمد فيما يعتمد كما لا يخفى عليكم على، أولا، واحد السياسة إرادية للدولة باش تتدخل وتحاول تعاون في المجال ديال التشغيل عبر السياسات النشطة التي تنقوم بها في واحد العدد ديال البرامج، راه عندنا اليوم وغادي تقويها، كما جاء على لسان السيد رئيس الحكومة المحترم.

الوزير دبال الشبيبة والثقافة والإعلام السي محمد محمدي بن سعيد، السيدة الوزيرة المكلفة بالتعمير وسياسة المدينة فاطمة الزهراء المنصوري، السيدة الوزيرة المكلفة بالسياحة والاقتصاد التضامني الأستاذة فاطمة الزهراء عمور، والسيد وزير الصحة والسيد وزير الفلاحة السي الصديقي والسيد خالد آيت طالب، هاذو كلهم قطاعات بالإضافة بطبيعة الحال لجولات مكوكية مع وزارة المالية، ولاسيما السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، باش هاذ الشي خص يوجد في وقتو، وبطبيعة الحال كانت لقاءات أخرى مع الأستاذة حيار والأستاذة غيثة مزور والسيد مزور كذلك، كانت عدد دبال اللقاءات مع الوزراء كلهم.

هاذ الشي حولنا نديروه في واحد الوقت قياسي، علاش؟ باش نشوفو التصور دبال كل واحد في إطار هاذ الأوراش أشنو غادي نديرو فيه.

من بعد هاذ الشي انطلقنا في واحد الجولات جمهورية، هاذ العملية كلها استغرقت 58 يوم، والحمد لله، توفقنا في زيارة كل جهة من الجهات الإثنى عشر دبال المغرب، وفي كل جهة كنا تنشوفو السادة الولاة والعمال، وكان واحد الدعم قوي دبال السيد وزير الداخلية باش هاذ الشي يكون التعبئة الترابية دبالو، وشفنا كذلك المنتخبين المحليين، وطلبت أنه يكون كذلك الفعاليات.

ملي تنجلسو مع كل جهة جهة تنقولو لهم: الله يخليكم بغينا نفهمو وتبلغو لنا أشنو هوما الأولويات اللي يقدرو يكونو عندهم؟ وكيفاش هاذ البرنامج دبال "أوراش" يمكن يتلاءم مع الحاجيات والخصوصيات اللي ماشي في كل جهة، بل في كل إقليم؟

وكانت واحد العدد دبال التوصيات، واحد العدد دبال الأفكار لم يخلع علينا بها - والحق يقال - كل السادة المنتخبين والسادة المسؤولين ورؤساء المصالح الخارجية والسادة المسؤولين على السلطات المحلية والسادة النواب والمستشارين اللي تلاقيت على المستوى الترابي من كل الأحزاب وبدون استثناء.

انطلاقا من هاذ الشي تمت الصياغة دبال واحد البرنامج، قلنا هاذ البرنامج هذا، وراه تطرح في الأسئلة دبالكم: أشنو الأهداف اللي بغينا نوصلوها؟

أول حاجة خصنا هاذ الناس هاذو ما نمشيوشاي نشدو الفلوس ونفرقوهم، سوف لن نفيدهم في شيء لا في المسار دبالهم، لا في التكوين دبالهم، لا في القدرة دبالهم باش ياخذو واحد الشغل في المستقبل، إذن خصنا واحد البرنامج حقيقي دبال التشغيل، اللي تناسب واحد الحاجيات محلية خصها تدار، هاذ الأوراش خصهم يتدارو وخصهم يتنفذو على أرض الواقع.

وهنا طرحنا على راسنا السؤال، وراه طرحه أحد السادة المستشارين اللي هو خصنا الشغل يكون لائق. باش يكون الشغل لائق ما يمكنشاي الأجرة اللي تؤدي تكون أقل من الحد الأدنى للأجور، وثقو بي هذا مجهود

هاذ البرامج دبال الوساطة، هاذ التعبئة دبال الاستثمار، وراكم شفتو أننا درنا عدد كبير من الاجتماعات دبال لجنة الاستثمار، ولقد جاء الوزير المكلف بالاستثمار كذلك باش يقول على أنه كين عمل عميق تدار وقريب غادي يخرج للوجود، في إطار إعادة هيكلة الميثاق كله دبال الاستثمار، باش ياخذ بعين الاعتبار الفوارق المحلية، ياخذ بعين الاعتبار القطاعات الواعدة، ياخذ بعين الاعتبار المستلزمات دبال المواكبة دبال الاستثمار باش يكون بلدنا جذاب بما يكفي في هذا الوقت الجديد والمستجد، ولكن أيضا هنالك برامج من هذا النوع بحال هاذ "أوراش".

المسألة الثانية جاء في البرنامج الحكومي على أنه هذه الدولة الاجتماعية سوف تترسخ عبر خلق طبقة متوسطة مهمة، لأن هي الدعامة دبال النمو والتنمية والاستقرار.

ثالثا، خص تكون خدمات ذات جودة عالية في المجال تاع الإدارة والخدمات المقدمة للمواطنين، وراكم شفتو أنه بضع أيام هذه فقط كان إطلاق واحد الاستراتيجية رقمية كبيرة وتتعرفو أنه الخدمات من جودة عالية تمر فيما تمر عبر المسائل الرقمية، ثم تعميم الحماية الاجتماعية وهذا الورش الكبير والمهم اللي أطلقه سيدنا الله ينصرو، واللي الحكومة منكبطة بطبيعة الحال على تفعيله، وراه كانوا اجتماعات في هذا الاتجاه وكانوا إعلانات في هذا الاتجاه، وراكم شفتو أنه ابتداء من فبراير، مارس وما إلى ذلك عدد من الفئات والشرائح الهامة من المجتمع المغربي سوف تستفيد من هذا التعميم.

إذن طرحنا على أنفسنا السؤال في الحكومة بعد التعيين دبال سيدنا الله ينصرو في 7 أكتوبر وبعد التنصيب أمام البرلمان بقبته، بمجلسه، في هذه الأولويات الحكومية أشنو اللي خصنا نخرجو للوجود بشكل سريع وتتفاعل معكم ومع الساكنة.

جاءت الفكرة دبال البرنامج دبال الأوراش الهامة الكبرى والصغرى المؤقتة، اتصل بي السيد رئيس الحكومة، قال لي: شوف، السيد الوزير، الله يخليك هاذ البرنامج خصنا نخرجوه في أقرب وقت ممكن، وليني بغيناه يكون برنامج من جيل جديد، قلت له: كيفاش؟ قال لي: خص هاذ البرنامج، أولا وقبل كل شيء، يكون برنامج دبال الحكومة كلها، يعني القطاعات كلهم خصهم يساهمو فيه، لأن التشغيل هي قضية الجميع، هاذي الأولى.

ثانيا، أنه هاذ البرنامج هذا خص يكون عنده واحد البعد ترابي، خص حتى الجماعات الترابية تساهم فيه في تفعيل دبالو باش كل واحد يأخذ المسؤولية دبالو، في إطار المقاربة اللي بغاهنا سيدنا للبلاد، ألا وهي الجهوية اللي بغينا نمشيوش فيها، واللاتمركز ما ننساوهش حتى هو، وبطبيعة الحال اللامركزية اللي بداتها بلادنا منذ 1976.

فانطلاقا من هاذ التوجهات المهمة انطلقنا بالعمل، تلاقيت واحد العدد دبال الوزراء، أذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر السيد الوزير دبال التجهيز السي نزار، السيد الوزير دبال التعليم السي شكيب، السيد

المعينة، أمين.

ملي تمشيو عند السي المهدي بنسعيد تيقول لك: شوف السيد الوزير، الله يخليك، أنا عندي التنشيط الثقافي والرياضي اللي محتاجينو المغاربة اللي ما عندهموش الميزانية والإمكانيات باش يمشیو (les salles de sport) ويعيشو حياتهم كيف ما بغاو؛ أنا الله يخليك بغيت واحد البرنامج كبير، أنا عنعطيك دور الشباب وغادي نخدمو فهاذ الشي، ولكن الله يخليك بغيت تعاونونا باش.. مرحبا أمين.

كذلك مع السيد وزير التجهيز، كاین واحد العدد ديال الأمور وواحد الأوراش ديال التجهيز نيت اللي يمكن لينا نديروها.

ووزير الفلاحة كذلك عندو واحد العدد ديال البرامج فهاذ الاتجاه، ووزارة السياحة كذلك وما إلى ذلك من السيدات والسادة الوزراء.

إذن ملي مشينا شفنا هاذ الشي راه كاین هاذ الشي عندو مضمون، باش يكون واحد التوجيه ما يكونش غير الناس تيجيو وكيمشيو.

ملي اتفقنا على هاذ الشي قلنا نتوكلو على الله، بقينا نتفكرو قلنا: كيفاش غنديرو المقاربة؟ ما يمكنش هاذ الشي نسيروه من الرباط، غير باش نكونو واضحين راه مستحيل، وما يمكنش الحكومة اللي تبقى تسير وتدير هاذ الشي وتعطي هاذ الشي، راه مستحيل، إذن خص واحد الشراكة، مع من غنديرو الشراكة؟ يا إما القطاع الجمعي، يا إما القطاع الخاص، زعما ما كاینش شي حاجة أخرى.

القطاع الخاص إلى بغينا نديرو معه شراكة فهاذ المجال خصنا عامين، علاش؟ خص صفقات وخص طلبات العروض وما يسمى بالمنظومة المالية ديال هاذ الشي ما كتسمحش ما كاینش (un business model) اللي تتبني عليه، فبالنالي قلنا كاین قطاع جمعي مؤهل، وهاذ القطاع هذا غير خصنا نختاروه عبر واحد العدد ديال الموصفات اللي تكون دقيقة، وتحتزم فيها الشفافية ونعطيو الحقوق للناس ويخدمو الناس، إذن هذا هو المفهوم.

بقينا نتقولو: إيوا كيف غنديرو لهاد الشي؟ واش غنبداو المغرب كلو؟ هاذ الشي ما عمر المغرب ما دارو بهاذ الحجم راه 125.000 واحد غير في سنة 2022، 2.25 مليار ديال الدرهم، ما عمر المغرب دار شي حاجة بهاذ الحجم، لأن بغينا الناس اللي تضررو من "كوفيد"، الناس اللي كانو خدامين واللي وقفت لهم الخدمة، إذن كيكون (déclaré) مصرح به في (la CNSS) وكوقف لو التصريح.

الناس اللي خارج التغطية وكاینين كثار، وراه الأقاليم راه عارفينهم والقطاعات المتضررة، كاین أقاليم، كاین مناطق متضررة، قلنا غادي نبداو بواحد 10 ديال الأقاليم غير تجريبيا لأن راك عرفتو كاین واحد العدد ديال المساطر، كاین أنظمة معلوماتية، كاین تنظيمي، يعني هاذ الشي ما غاديش يمشی بوحده ويتسير بوحده، ولا يكفي أنه تكون الميزانية موجودة باش هاذ الشي تمشی.

إذن تم الاختيار ديال واحد 10 الأقاليم اللي عبد ربه غنبدا الجولة، إن

كبير درناه في الحكومة، وكان التحكيم ديال السيد رئيس الحكومة فاصل باش هاذ الأجرة اللي غادي تؤدي في الأوراش تكون واحد الأجرة ديال الحد الأدنى للأجور وليس أقل من ذلك، بمعنى آخر باش نفسرها لكم، الناس اللي غادي يخدمو، إن شاء الله، في أوراش كلهم خصهم يتأدى لهم الأجرة ديال (SMIG¹) ما يخدمش 3 أيام في السبابة ولا يومين في السبابة ويعاود يرجع السبابة الأخرى ونبقاو نديرو بحال هكذا، لا، خصو يخدم الشهر كله.

الحاجة الثانية، قلنا: ياودي بما أنه سيدنا الله ينصرو بغا المواطنين ديالو كلهم يستافدو من التغطية الاجتماعية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، إيوا غادي نديرو هاذ الشي باش ملي يخدمو هاذ الناس غيتصرح بيهم لدى صندوق (la CNSS²) وبالتالي باش يستافدو حسب القوانين الجاري بها العمل من هاذ التغطية هاذي المهمة والأساسية.

ثالثا، هاذ الناس خصهم يكتاسبو واحد المهارات، إذن درنا واحد المفهوم كيتسمى (الورش المدرسة) بحال مدرسة الورش (l'école chantier) اللي في وسط الأوراش باش يقدرو الناس ملي يدخلو للورش يستافدو من هاذ التكوين.

رابعا، هاذ الناس خص يكون عندهم في الآخر ديال المسار ديالهم واحد الشهادة ديال هاذك المشغل باش يقدرو يستعملوها إلى بغاو شي خدمة أخرى، إن شاء الله، في المستقبل.

إذن هاذ الدعم ديال قابلية التشغيل عبر برنامج "أوراش" فكرنا فيها، ولكن قلنا ملي دخلنا في التفاصيل مع الأقاليم ومع الجهات قال ليك: أودي الله يخليكم أجيو نديرو شوية ديال الإبداع، وصلنا لواحد الصيغة، قلنا "أوراش" فيها جوج ديال الأجزاء:

أولا، كاین الأوراش المؤقتة، بمعنى واحد الورش كيبدا واحد النهار وكينتهي واحد النهار، هاذ الورش المؤقت غيخدمو فيه الناس، غيخدموهم القطاع ديال الجمعيات والتعاونيات في إطار شراكة مع المجالس الإقليمية وفي إطار واحد اللجنة الإقليمية اللي فيها جميع القطاعات الوزارية اللي غادي توجه هاذ الأوراش، ولكن المشغل راه هو الجمعية ولا التعاونية، واحنا كتعاونو هاذ الناس هاذو، بحيث كنوفرو لهم هاذ الأجور هاذي اللي غتسددها عبر هاذ الجمعيات أو هاذ التعاونيات في إطار هاذ الاتفاقيات اللي قلت ليكم.

وهاذ الأوراش من أنواع متعددة، ملي تمشيو عند السي شكيب بنموسى تيقول لي: شوف السي يونس، أنا الله يخليك عندي واحد العدد ديال الناس، أولاد المواطنين والمواطنين المغاربة ما عندهموش الإمكانيات باش يديرو الدعم المدرسي، أنا بغيت نحل واحد الورش ديال الدعم المدرسي فيه 3 أشهر ولا 4 أشهر ونمشيو ونعاونو المغاربة باش يستافدو من الدعم المدرسي، ونخلصو هاذوك الناس اللي غادي يجيو لهاديك المدة

¹ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

² Caisse Nationale de Sécurité Sociale

هذه الأزمة اللي تنعانيو منها.

إذن قلنا في البداية غادي نديرو 80% ديال الأوراش، الأوراش المؤقتة بدعم جميع الوزارات، دعم جميع القطاعات، وراي ما ذكرتش السادة الوزراء كلهم لضيق الوقت فقط، و20% ديال البرنامج غادي تمشي في إطار هذه الأوراش ديال الدعم للإدماج اللي بغيناه، احنا غادي نعاونو لمدة 18 شهر ولكن المشغل تنقولو لو خصك تخدّمهم لمدة عامين على الأقل، علاش؟ لأنه احنا غادي نعاونوك في 18 شهرا، ولكن راه خصك حتى أنت تأخذ المسؤولية ديالك وغادي تكون متعاقد مع هاذ الناس، وغيكون في إطار مقتضيات ديال مدونة الشغل، مشينا في إطار الشغل اللائق.

إذن هاذو هما بصفة عامة واحد الشرح، أظن أنكم اطلعتم على الدورية ديال السيد رئيس الحكومة، اللي كنظن هي دورية واضحة التي أشر عليها الأسبوع الماضي، وبدينا العمل، والفرق راه، الحمد لله، معبنة باش هاذ العمل هذا يتدار وباش يستافدو الناس، والأقاليم غادي نعممو هاذ الشي تدريجيا، ولكن في القريب العاجل ماشي راه خصنا احنا 125.000 غير في هاذ السنة هاذي، خص جميع الأقاليم تستافد في هاذ السنة هاذي ماشي في سنة واحدة أخرى.

إذن احنا بدينا في هاذ 10 الأقاليم تجريبيا غير لمدة بضع أسابيع فقط، قبل ما نعاونو ونرجعو ونعاونو نعممو هاذ الشي تدريجيا حتى نوصلو لجميع الأقاليم ديال المملكة، علاش؟

لأن بغينا كل واحد يأخذ المسؤولية ديالو على المجال الترابي، على المجال الوطني، ودرنا لجنة القيادة، لجنة بعدا إستراتيجية يترأسها السيد رئيس الحكومة اللي كتعطي التوجيهات اللي تتحدد الحصص ديال كل إقليم وكل جهة، واللي كندرس حتى التغيرات اللي يقدر يطرؤو على هاذ البرنامج، احنا ما عندنا مشكل، وكاين واحد اللجنة ديال القيادة (comité de pilotage) اللي حظيت بالشرف ديال الرئاسة ديالو فيه القطاعات الوزارية كلها، لأنه منبثق على اللجنة الإستراتيجية اللي تيدخل في التفاصيل، اللي تدير العدة (le Kit)، العدة التنظيمية اللي فيها الأنظمة المعلوماتية والي فيها هاذ الشي كيفاش تيدبر بالتفاصيل ديالو وبالمسائل ديالو، وبطبيعة الحال كاين اللجنة الجهوية اللي تتأخذ القرار ديال شكون هوما الشركات، شكون هم التعاونيات، شكون هوما الجمعيات اللي غادي يستفيدو من هاذ الأوراش المستدامة ديال الإدماج المستدام وتخدم عليها، وكاين اللجنة الإقليمية اللي كتأخذ القرار فيما يخص التحديد ديال هاذ الأوراش والتتبع ديال الأوراش المؤقتة.

إذن هذو هوما بصفة عامة الطريقة والحياة ديال هاذ البرنامج هذا حتى خرجناه لكم للوجود.

شوفو، الكمال لله، احنا دبا بغينا نبدأ، ما تكذبش عليكم، لأن ما بغيناش ناخذو 3 أشهر و4 أشهر عاد نجيو عاد نبدأ، احنا تشاورنا مع مختلف الفاعلين ودرنا واحد البرنامج وبغينا نتوكلو على الله، وبطبيعة الحال

شاء الله، ابتداء من يوم الجمعة بإذن الله، غادي نبدأ، إن شاء الله، بالفندق المضيق، وفي هاذ 2 الأسابيع غادي نتمو الجولة كلها باش هاذ الشي ينطلق فعليا، تحديد الأوراش، طلبات العروض باش يتخادو هذه الجمعيات، بالمواصفات اللي خصهم يكونو، نوجدو عباد الله باش بيذا هاذ الشي، إن شاء الله، في هذه الأيام القليلة المقبلة حسب ما جاء في منشور السيد رئيس الحكومة المحترم، مزيان، هذا الشق الأول ديال "أوراش".

الشق الثاني ديال "أوراش" ملي جينا كنخمنو وكنتذكرو مع مختلف الفاعلين في مختلف الجهات قال لك: الله يخليك، راه عندنا بعض المقاولات تضررت من الجائحة ديال "كوفيد"، عندنا بعض الجمعيات اللي كنتشغل في إطار شركات مع عدد من القطاعات في التعليم الأولي، في واحد العدد ديال الأمور، راه عندنا واحد العدد ديال التعاونيات اللي دارو واحد المجهود كبير، وليني الحالة على قد الحال.

قلنا لهم: مزيان نفكرو في إطار "أوراش" نيت، باش نديرو لكم واحد الدعم اللي هاذ الناس يوقفو على رجلهم، أشنو درنا؟ درنا الشق الثاني من البرنامج ديال "أوراش"، اللي هو ما يسمى "أوراش الإدماج المستدام"، حيث بغينا الناس يطولو في الخدمة.

أشنو هو "أوراش الإدماج المستدام"؟ قلنا كل مقالة أو جمعية أو تعاونية قائمة الذات خدّامة ماشي حتى جاء هاذ "برنامج أوراش" عاد بدأت، لا، خدّامة، عندها الخدمة ديالها، عندها الزبناء ديالها، عندها القطاع فاش خدّامة، اللي تختارها اللجنة الجهوية، هذه المرة دبا الجهات، في الأوراش الجزء الأول ديال الأوراش المؤقتة هذه الأقاليم في دعم الإدماج المستدام هاذو الجهات، غادي، الله يخليكم، ندعمو هاذ الناس لمدة 18 شهر، بمعنى كل مقالة أو جمعية أو تعاونية وقع عليها الاختيار من طرف هذه اللجنة الجهوية اللي فيها واحد العدد ديال الناس، وقال لك هاذ الناس هاذو متضررين كنقولو: الله يخليكم، أي واحد جبتو جديد شغلته أو شي واحد كنتو خدامين به، ولكن ما كنتوش كنصرحو به لأن كاين (l'informel)، راكم كنعرفو انتموما هاذ الشي، خصنا الناس يكون مصرح بهم باش يتصرحو باش يخرجو للعلن باش يستافدو من الخدمات ديال التغطية الصحية والاجتماعية، هاذ الناس هاذو احنا مستعدين أننا نعطيوكم واحد المنحة للتشغيل، وبقينا كنفكرو هذه المنحة شمخال نديرو. هي بيني وبينكم كون بغينا نكثرو زعما قوة هذا كون درنا شي منحة قليلة، باش نديرو واحد العدد كبير ديال الناس، ولكن ما غاديش ينجح لنا البرنامج، ولهذا بقينا كنفكرو في واحد المبلغ اللي يكون عندو معنى ودرنا 1500 درهم لمدة 18 شهر، ها انتموما معايا، كل شخص راه يمكن يستافد من 2.7 مليون ديال السنتم لمدة 18 شهر، كدعم باش تقدر نعاونو هذيك التعاونية ولا هذيك المقالة ولا هذيك الجمعية باش تتحمل هاذوك المصاريف وباش.. و18 شهر ماشي شي حاجة قليلة على ما يدوز -كنطلبو من الله عز وجل يرفع علينا الوباء - على ما يدوز، إن شاء الله بإذن الله،

ندعو الحكومة إلى العمل على تنزيل باقي الإجراءات المتعلقة بإنعاش التشغيل، التي تم تضمينها في البرنامج الحكومي لتحقيق رهانات التنمية المجتمعية، وهو ما يتطلب -وفق قناعتنا السياسية- تنسيق الجهود وتوفير شروط التعبئة اللازمة لتحقيق النجاح المنشود.

إن إشراف السيد رئيس الحكومة المحترم على إطلاق برنامج "أوراش" الأسبوع الماضي هو خطوة أولية تشمل 250.000 منصب شغل، تترجم بعزم احترام التزاماته مع شريحة واسعة من المواطنين والمواطنات لولوج فرص الشغل وإدماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني، بالرغم من الظرفية الصعبة التي نعيشها عبر فتح أوراش عامة مؤقتة وكذا أوراش لدعم الإدماج المستدام، دون إغفاله لمسألة تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة التي يشكل ورشا مجتمعيا مؤسسا للدولة الاجتماعية، يحظى بمتابعة واهتمام خاصين من جلالة الملك نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن مرة أخرى مبادرات برنامج "أوراش"، باعتبارها مبادرات واعدة تسعى لإحداث مليون منصب شغل صاف خلال 5 سنوات المقبلة، رامية إلى تأهيل العنصر البشري بالدرجة الأولى في الأقاليم والعمالات التي تعرف اليوم مستوى متدني من الهشاشة، كما ستعمل على تعزيز دينامية الاقتصاد الوطني والرفع من إدماج الشباب والنساء في سوق الشغل، مما يكرس روح الانتماء بكل تنوعها ويحفظ كرامة المواطن، ويقوي شعوره بالانتماء إلى وطنه، مما سيعطي قوة دفع مهمة لهذا البرنامج غير المسبوق.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو الحكومة إلى تعميم تنزيل هذا الورش البناء على كافة جهات المملكة، مع مراعاة خصوصية كل جهة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة، دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد الحمار المرباط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين ننطلق لمقاربة موضوع التشغيل بالمملكة من عناصر محورية، اتسمت بها المقاربة الحكومية لما يزيد على 10 سنوات، تتلخص في غياب رؤية مندمجة للتشغيل وانعدام التناحية السياسات العمومية المرتبطة بها، نتيجة ضعف التنسيق بين مختلف

إلى بابت شي حاجة فيها شي نقائص ولا هذا نلتزمو ونعاودو ندعموها، إن شاء الله، باش نخرج للوجود.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم للمنصة.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم القيم، إيماننا منا في فريق التجمع الوطني للأحرار بالدور الرئيسي للشغل في ضمان كرامة المواطنين والوفاء بما تعاهدنا عليه في برنامجنا الانتخابي كحزب وطني مسؤول، وتقديرا للأمانة والمسؤولية التي قلدنا إياها أغلب المواطنين.

وإذ نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار تزيين الحكومة لهذا الورش الهام، الذي نعتبره أحد أوراش الأمل في مغرب الغد، نؤكد أنه رهان مهم سيفتح آفاقا واسعة في مجال تطوير سوق الشغل ببلادنا، مما يستدعي انخراطنا الجماعي في إنجاحه، حيث يهدف إلى الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية لعدد كبير من المواطنين والمواطنات ويساهم في تجاوز آثار الجائحة وتحقيق إقلاع اقتصادي مستدام.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لقد أبان التشخيص الذي قام به فريق التجمع الوطني للأحرار أثناء وضع برنامجنا الانتخابي عن قوته الاقتراحية وفهمه للوضعية الاجتماعية الوطنية، حيث جاء نتاج جولات ميدانية مباشرة مع الساكنة، من خلال تبني برنامج متكامل ومندمج، يتضمن حلول واقعية وآليات محفزة وإرادة سياسية راسخة، بحيث أنها ليست مجرد حلول لأزمة عابرة، بل مرحلة تؤثر على تحولات هيكلية عميقة للمجتمع المغربي، لذلك نعتبر أن تنزيل البرنامج الحكومي لتشغيل "أوراش" سيشكل خطوة مهمة لتفعيله من أجل توسيع قاعدة سوق الشغل، وفق تدابير محددة وإجراءات مواكبة على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ما جسده المشاورات الجهوية حول برامج للتشغيل وخلق المقاولات؛

(3) ضمان التقائية المجهود العمومي في مجال برامج "أوراش" عبر تفعيل المستعجل للإجراءات المضمنة في البرنامج الحكومي في مجال التشغيل؛

(4) المساهمة المباشرة في التنمية المستدامة؛

(5) احترام الحقوق الأساسية في العمل عبر ما تتيحه عقود العمل المبرمة في إطار برنامج "أوراش"؛

(6) البعد الجهوي والتراخي للتنزيل والتفعيل.

السيد الوزير المحترم،

كما أننا في فريق الأصالة والمعاصرة، واذ نثمن المجهود الحكومي وننوه بمجهودكم الخاص في مجال إطلاق هذا البرنامج "أوراش"، فإننا نسجل الملاحظات التالية:

(1) ضرورة توسيع شريحة المستفيدين من البرنامج بما يجعله لا يقتصر فقط على الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة كورونا "كوفيد-19" والأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج لفرص الشغل؛

(2) ضرورة التسريع بنشر قوائم القطاعات المتضررة من الجائحة المعنية بالبرنامج؛

(3) ضرورة الإسراع بإخراج عدة تدابير البرامج، منها المساطر ونماذج دفاتر التحملات ومساطر انتقاء الجمعيات أو التعاونيات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتناول الكلمة في إطار التفاعل مع جوابكم، السيد الوزير المحترم، ولعرض وجهة نظر الفريق ومن خلاله حزب الاستقلال بشأن مشروع تموي للتشغيل على قدر كبير من الأهمية، خصوصا في ظل الإكراهات التي نعيشها اليوم والناجمة عن تداعيات وباء "كوفيد-19" وعن نتائج 10 سنوات خلت من التدبير الحكومي المعتل للسياسات العمومية، وخصوصا في مجال التشغيل.

الفاعلين والقطاعات والمنتجين لها، هذا الواقع لخصته أرقام صادمة تتمثل في:

(1) امرأة واحدة فقط في كل 5 نساء تشغل أو تبحث عن عمل؛

(2) معدل نشاط منخفض جدا حوالي 45%؛

(3) حوالي 1.5 مليون عاطل وأكثر من مليون عامل في حالة شغل ناقص بحوالي 1.5 مليون يزاولون عملا بدون أجر؛

(4) تراجع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، حيث تقل عن 30%.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

هذا التشخيص الذي ما فتئنا في حزب الأصالة والمعاصرة ندق ناقوس الخطر والدعوة غير ما مرة إلى ضرورة تجاوزه من قبل الحكومات السابقة هو ما كشفت عنه جائحة "كوفيد-19".

إننا نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن طريق الإدماج الاقتصادي والشغل مرسوم بشكل واضح من خلال مخرجات النموذج التنموي الجديد، والذي حث على تزويد المغاربة بمهارات تقنية وسلوكية وتدريبية قوية، تتكيف بشكل مستمر مع حاجيات سوق الشغل ودعم التشغيل، من خلال إطار قانوني قوي وحكامة أفضل وسياسة متجانسة وإدماجية، وقدم العديد من المقترحات التي نعتبرها جيدة لتجاوز وضعية المشكلة القائمة اليوم.

كما قدم أفكارا جديدة وحلولاً مبدعة، تبنتها وزاراتكم الموقرة، بالإضافة إلى ذلك تمسك وننوه بحسن تنزيل البرنامج الحكومي، والذي جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي، كما التزم بإطلاق برامج مبدعة في إرساء سياسة للتشغيل متكاملة ومتجددة لمواكبة الأشخاص الذين فقدوا عملهم ويجدون صعوبة في الولوج لفرص التشغيل.

السيد الوزير المحترم،

إننا واعون بارتفاع انتظارات المغاربة من الحكومة الحالية، ونحس بما تعانيه كل أسرة تجد أمام أعينها أبناءها بعد استكمال مشوارهم الدراسي أو المهني بدون فرص حقيقية للشغل وفي برائين البطالة، وهو واقع لا يحتاج لأرقام أو إحصائيات للاستدلال عليه، مما يجعل الأمل كبيرا في أن يحقق هذا البرنامج أهدافه المسطرة، وخاصة إحداث 250.000 فرصة شغل مباشرة في أوراش مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023.

كما أننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن المجهود الحكومي من جهة، ومجهودكم الخاص والجد الفاعل من جهة أخرى في مجال إطلاق برامج "أوراش"، وخاصة على المستويات التالية:

(1) جدية الالتزام الحكومي بخلق فرص الشغل؛

(2) إعمال مقاربة تشاركية على مستوى الإعداد والبرمجة والتنزيل، وهو

السيد الوزير المحترم،

لا يختلف اثنان على أن قضية التشغيل تبقى الهاجس الأكبر اليوم لكل الأسر في وقت تظل معضلات من قبيل البطالة وعدم الاستقرار المهني أحد المشاكل العمومية المتجددة، التي تسائل الفاعلين العموميين، وتدعو إلى ضرورة الملحة لإيجاد الحلول الفعلية لمجابهة البطالة وتوفير فرص متعددة للشغل.

وبعد مرور 100 يوم على العمل الحكومي، ها هي الحكومة تقدم لنا من جديد بشارة أخرى على حرصها الشديد على الالتزام بالوعود المتضمنة في البرنامج الحكومي وعلى تجاوز منطق (dépannage)، الذي حكم الولاية الحكومية السابقة، خصوصا فيما يرتبط بإنعاش التشغيل وتنشيط سوق الشغل، من خلال إطلاق برنامج "أوراش" غير المسبوق، والرامي، كما هو معلوم، في إحداث 250.000 فرصة شغل مباشر بين سنتي 2022 و2023، سواء تعلق الأمر بالأوراش العامة المؤقتة أو بأوراش دعم الإدماج المستدام على الصعيد الوطني، والذي يستهدف أساسا الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة "كوفيد-19" والأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج لفرص الشغل، وذلك دون اشتراط المؤهلات.

إن هذا المشروع، السيد الوزير، ليعد بحق مؤشرا دالا لقياس التوجه العام للحكومة ومدى التزامها بمضامين البرنامج الحكومي، ويمثل نقلة نوعية في المقاربة الحكومية لمسألة التشغيل، من خلال تكريس السنة الأولى من الولاية في المقام الأول للاستجابة للإنتظارات التنموية أو الإنتظارات المستعجلة لفائدة كافة المغاربة عبر مجموعة من الإجراءات والمشاريع التنموية الكبرى، نظير برنامج "الحماية الاجتماعية" وبرنامج "أوراش" وغيرها من البرامج، التي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، السيد الوزير، أن الحكومة قد أثبتت قدرتها على رفع التحديات، بما يسهم في الوفاء بالتزاماتها المتضمنة في البرنامج الحكومي، خصوصا ما يرتبط منها بإحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة.

السيد الوزير،

لطالما أكدت هذه الحكومة منذ تعيينها على رؤيتها الاجتماعية الصرفة لسياسات العمومية المعتمدة منذ أول قانون للمالية، الذي خصص أو الذي خصص 3.5 مليار درهم لدعم تشغيل الشباب، هذا فضلا عن الفرص التي يخلقها الاقتصاد الوطني والوظيفة العمومية، وها هي اليوم تجدد التأكيد على ذلك من خلال الإطلاق الفعلي لإنجاز هذا المشروع، الذي يعكس إرادتها السياسية الراسخة للمصالحة مع المجتمع وقضايا الحيوية في تنشيط بطبيعة الحال سوق الشغل والتخفيف من آفة البطالة التي بلغت نسبتها مع نهاية الولاية الحكومية السابقة 11.8%، وهي نسبة ترتفع في صفوف الشباب أقل من 24 سنة ولدى الأشخاص الحاصلين على الشهادة بنسبة 18.7%.

السيد الوزير المحترم،

ما هو مؤكد اليوم أن استعجالية هذا الورش لا يفرضه فقط تفاقم وسداوية المؤشرات المرتبطة بسوق الشغل بسبب الجائحة وبسبب 10 سنوات من التدبير المعتل وما خلفته من تركة اجتماعية ثقيلة، وإنما ضرورة تقديم إجابات عن التحولات الكبرى التي يعرفها سوق الشغل، والتي أماطت اللثام عن عوائق اقتصادية واجتماعية وهيكلية كبرى.

السيد الوزير،

إننا اليوم أمام واقع جديد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي يستوجب سن سياسات عمومية للتشغيل على الصعيد المحلي وليس الوطني، سياسات لا تستهدف فقط أصحاب الشواهد، وإنما توجه لتحقيق الحاجيات الحقيقية المعبر عنها من قبل الساكنة عموما في مختلف المجالات والمستويات الترابية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر أن هذا المشروع سيسهم بكل تأكيد في تنشيط سوق الشغل بما يحقق الاستقرار ويحد من مظاهر الفقر والهشاشة والتفاوتات الاجتماعية والمجالية.

شكرا السيد الوزير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، فالحكومة ملزمة ببلورة برنامج متعدد للتشغيل الطويل الأمد، فبرنامج "أوراش" رغم أهميته الظرفية، فهو غير كاف لامتناسص العدد الهائل من العاطلين، لذا نتساءل في الفريق الحركي عن مدى قدرة هذا البرنامج على ضمان الاستقرار الاجتماعي والنقسي للمستهدفين، كما أن هذا البرنامج المؤقت - وإن تغير اسمه - فهو يذكركنا ببرامج أو ببرامج "الإنعاش الوطني" المعمول به منذ سنوات أو منذ ستينات القرن الماضي وبرنامج "الخدمة المدنية" المعمول به منذ عقود.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، رغم اعتقاد البعد الجهوي والإقليمي لهذا البرنامج - وهذا أمر مستحسن - إلا أنه لم تحدّدوا المعايير المعتمدة في توزيع فرص الشغل الممنوحة في إطار البرنامج على الجهات والأقاليم، خاصة وأن

قطاع التشغيل يحتاج إلى عدالة مجالية واجتماعية منصفة لبعض الجهات والأقاليم الأقل استفادة من فرص التنمية.

وفي هذا الإطار، نتساءل عن موقع المناطق القروية والجليلية في برنامج "أوراش"، خصوصا إذا استحضرنّا الارتفاع الكبير في نسبة البطالة في هذه المناطق، وما هي المعايير التي ستحدد الجمعيات والتعاونيات المعنية بإبرام العقود مع مؤسسات الدولة؟

ثالثا، نسجل في الفريق الحركي أنه أمام هذه المبادرات الحكومية المحتمشة في مجال التشغيل، وأمام غياب سياسة عمومية وبرامج حقيقية لإنعاش التشغيل طويل الأمد يبقى طموح الحكومة المتعلق بإحداث مليون منصب شغل خلال الولاية الحكومية الحالية المعلن عنها في البرنامج الحكومي وفي برامج الأحزاب الممثلة بالحكومة بعيدة المنال، خاصة في ظل نسبة النمو المحددة في مشروع قانون المالية في 3.2%.

رابعا، نعتبر في الفريق الحركي أن المدخل الأساسي لإنعاش التشغيل ببلادنا هو تحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل 95% في نظام المقاولات الوطنية كأهم مشغل لليد العاملة، وكذلك تشجيع التشغيل الذاتي والاستثمار الخاص والتوزيع المنصف للاستثمارات العمومية، إلى جانب تملك الحكومة للجرأة السياسية لإقرار التوظيف الجهوي العمومي في مختلف القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايزني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا، نسجل فيما يخص ما ذكرتموه من المقاربة التشاركية في إعداد المداخل الأساسية لهذا المشروع ولهذا الورش، نسجل أنه احنا ما تشاور معنا أحد، ما استدعانا أحد، ما تكلم معنا أحد، لا كهيئة نقابية ولا كحزب سياسي ولا حتى كمنتخبين في الأقاليم اللي احنا متواجدين فيها.

ثانيا، فيما يخص البرنامج ديال "أوراش" ما حددتوش، السيد الوزير، المنهجية أو الآلية ديال تحديد المستفيدين المباشرين، هاذ 125.000 مواطن اللي غادي تستفيد من هاذ البرنامج ما هي آلية تحديدها؟ حتى لا يكون هذا البرنامج مجالا لتوزيع المبالغ المالية بشكل ريعي.

ثم نتساءل، تحدثتو السيد الوزير على أهمية العمل اللائق، العمل المؤقت عمل غير لائق، السيد الوزير، والبرنامج حدو سنتين، ما بغيناش غدا في بلادنا نشوفو تنسيقية فيها 125.000 أو 300.000 تنسيقية ديال

ضحيا برنامج "أوراش".

البرنامج اللي لا يضمن استدامة العمل للمواطن المغربي بالكرامة بالحد الأدنى للأجر، بالتغطية الصحية لا يستحق أن نقيم حوله كل هاذ الجلبة، طبعا مع التأكيد والتساؤل المشروع حول ما يمثله هاذ البرنامج في إستراتيجية الحكومة لمحاربة البطالة.

اليوم، البطالة في بلادنا تتفوق المعدل ديالها 12%، نتوصل في المجال الحضري 18%، خاصة في الصفوف ديال حاملي الشهادات، واش تتصورو أنه بالبرنامج ديال 150.000 أو 125.000 قادرين على التغلب على الإشكالية ديال البطالة بالتداعيات الكبيرة ديالها وبالمؤشرات اللي مرشحة أنها ترتفع مع استمرار الجائحة.

اليوم، ما بقيناش نتحدثو فقط على الشباب اللي عاجز على ولوج سوق الشغل، لكن نتحدث على اللي كانو كايين في سوق الشغل وهم اليوم عرضة للتشريد الجماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

لا يمكننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا تثمين جميع المبادرات والبرامج التي يمكن أن تعالج ولو جزئيا أحد المعضلات الكبرى، التي نعتبر أنها تهدد السلم الاجتماعي المغربي، تتمثل في غول البطالة الذي مازال ومنذ عشر سنوات يفترس شبابنا، على الرغم من بعض المجهودات القطاعية المقدرة.

السيد الوزير،

إننا نعتبر أنه قد آن الأوان من أجل تجاوز التعاطي التجزيئي مع المسألة الشبابية، لقد آن الأوان من أجل تنفيذ التوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب جلالة الملك نصره الله، يوم 13 أكتوبر 2017، حيث دعا إلى وضع سياسة عمومية مندمجة للشباب، تقوم على التشغيل والتكوين.

صحيح أن معضلة البطالة تأتي على رأس الأعطاب التي يعاني منها الشباب المغربي، لكن وضع سياسة عمومية واضحة المعالم مضمونة التمويل خاصة بالشباب المغربي أصبح اليوم أولوية كبرى.

لقد تلقينا بارتياح شروع الحكومة في تنفيذ برنامج "أوراش" الذي له أثر فوري على المواطنين والمواطنات، لكنه يظل غير كاف في ظل ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق في بلادنا، لذلك يتعين أن يصاحب برامج أخرى قادرة على خلق فرص شغل لائقة ودائمة تضمن العيش الكريم

و تكفل الكرامة. نحن نقول اليوم، السيد الوزير، وبكل صدق ومن منطلق مؤازرة هذه التجربة الحكومية أن الميزان الأساس الذي ستوزن به سائر أعمال الحكومة هو ميزان التشغيل والعناية بالطبقة الشغيلة وإضافتها، وذلك لأن السياسات العمومية التي اتبعت في العشرية الأخيرة لم تنتج إلا البطالة التي ساهمت في تعميق أزمة الثقة في المؤسسات وأدت إلى العديد من الاحتجاجات.

السيد الرئيس،

يخبرنا التاريخ أن العديد من البرامج المهمة التي توضع، يعتري سير تنفيذها اختلالات تفسد أهدافها، لذلك فالحكومة مطالبة اليوم بتقوية حكمة هذا البرنامج ومراقبة أوجه تطبيقه حتى يتسنى له تحقيق مقاصده النبيلة دون أن تطاله الأيدي العابثة.

ختاماً، ندعوكم، السيد الوزير، إلى إعادة النظر فيما عرف بـ"المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل"، والذي لم يتم تنفيذ أغلب مضامينه كما أنه بحاجة إلى التحيين حتى يواكب مضامين البرنامج الحكومي والتحديات الكبرى التي فرضتها الجائحة على سوق الشغل.

شكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بداية، نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم الغني بالمعطيات والإيضاحات حول هذا البرنامج الطموح، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الاتحاد العام لمقاومات المغرب عمل بقوة منذ بداية الوباء على حماية مناصب الشغل، باعتباره أحد الموضوعات ذات الأهمية القصوى التي تم التركيز عليها.

إننا في الاتحاد العام لمقاومات المغرب نشيد بهذا البرنامج الواعد وبالمقاربة التشاركية في إعداده، ونؤكد على دعمنا الكامل للحكومة من أجل إنجاحه، خاصة أنه يندرج في إطار البرنامج الحكومي 2021-2026، كما ننوه السيد الوزير بمجهودات الحكومة في إخراج هذا المشروع في 100 يوم الأولى من عمرها، وهو إنجاز هام نشكركم عليه، غير أننا نتساءل معكم، السيد الوزير، حول هل يعتبر هذا البرنامج جزءاً من استراتيجية توظيف طويلة الأمد؟

كما ندعو الحكومة إلى إعادة النظر في المدة التي تتعلق بالأوراش العامة المؤقتة لحوالي 6 أشهر في المتوسط، والتي تشمل 80% من الفئة

المستهدفة، كما ندعو الحكومة أيضاً إلى إدماج حاملي الشواهد في هذا البرامج.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز الاستحداث المستدام للوظائف، فإننا في الاتحاد العام لمقاومات المغرب ندعو إلى تعديل مدونة الشغل بإعمال المرونة حلاً فعلياً للمساهمة في الحد من البطالة.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا البرنامج الطموح لا يجب أن ينسبنا الوضعية الحاققة التي يعيشها القطاع السياحي، هذا القطاع الذي كان يشغل سنة 2019، 550.000 منصب شغل مباشر وحوالي 2.5 مليون منصب شغل غير مباشر، لنجد اليوم أكثر 11.000 مقالة أصبحت في وضعية صعبة مع آلاف الأجراء في وضعية بطالة، في مفارقة غريبة، تجعل من القطاع السياحي يفقد مناصب شغل بأعداد كبيرة تقارب ما قد يوفره برنامج "أوارش".

لذا نأمل من الحكومة إعطاء الأولوية اللازمة والكاملة لهذا القطاع لاسترجاع عافيته.

ومن جهة أخرى، فمن غير المقبول الإبقاء على غلق الحدود أمام الرحلات الخارجية التي تعمق أزمة القطاع السياحي، لذا نأمل من الجهات المعنية فتح الحدود خلال آخر الشهر الجاري لتمكين القطاع السياحي من استئناف أنشطته.

وفي الأخير، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب نجد دعمنا وانخراطنا الكامل في هذا البرنامج الهام والطموح، الذي يعد من المشاريع الاجتماعية والتنمية التي تترجم العناية الملكية السامية بالعنصر البشري. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

دائماً في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

نقطة نظام، السيد الرئيس، هو أنه (le chrono) في إلقاء السؤال لم يتوقف في الوقت المناسب.

السيد رئيس الجلسة:

بالفعل، متفقين.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

أؤكد، السيد الوزير، أن برنامج أوراش عامة كبرى وصغرى مؤقتة بخلق 250.000 منصب شغل مؤقت يأتي محاولة من الحكومة لتقديم إجابات واقعية للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا واسترجاع بعض مناصب الشغل المفقودة، حيث فقد الاقتصاد الوطني نهاية 2020 حوالي

رئيسيا للقلق الاجتماعي الذي يني مشاعر الإحباط والاستياء داخل الشباب، ومن أكبر تجلياته الهجرة غير النظامية، فقد أصبحت البطالة في المغرب بنوية، مع تخلي الدولة عن دورها كمشغل أساسي إلى جانب القطاع الخاص وضعف النسيج الاقتصادي الوطني.

إن برنامج "أوراش" عاجل مشكل البطالة معالجة ظرفية، ولم يأت بحلول بنوية لها، وأدخل مجموعة من الأطراف الجديدة في سياسة التشغيل كالمقاولات والجمعيات والمجالس المحلية والإقليمية.

السيد رئيس الجلسة:

ثانية، السيد المستشار، كين شي عطب في الصوت، معذرة، طفيه وعاود شعلو.

إلى كين شي هاتف مشغل حدا شي ميكرو طفيهوه.

معذرة السيد المستشار.

المستشار السيد خليه الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن مسألة البطالة يجب أن تؤخذ على محمل الجد، فهي تعتبر السبب الرئيسي للقلق الاجتماعي الذي يني مشاعر الإحباط والاستياء داخل الشباب، ومن أكبر تجلياته الهجرة غير النظامية، فقد أصبحت البطالة في المغرب بنوية، مع تخلي الدولة عن دورها كمشغل أساسي إلى جانب القطاع الخاص وضعف النسيج الاقتصادي الوطني.

إن برنامج "أوراش" عاجل مشكل البطالة معالجة ظرفية، ولم يأت بحلول بنوية لها، وأدخل مجموعة من الأطراف الجديدة في سياسة التشغيل كالمقاولات والجمعيات والمجالس المحلية والإقليمية، حيث كان من المفروض عرضه على أطراف الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف المعني الأساسي بمسألة التشغيل والشغل بالبلاد.

كما أن برنامج "أوراش" يكرس الهشاشة الشغلية، فما مصير 200.000 مستفيد بعد 6 أشهر من العمل و50.000 مستفيد بعد 24 شهر من العمل في ظل الدعم الحكومي المخصص لهذا المشروع بقيمة 2.3 مليار درهم؟

ما هي الآليات المقترحة لمراقبة تفعيل برنامج "أوراش" في ظل النقص الحاد لمفتشي الشغل وعدم احترام مدونة الشغل من طرف مجموعة من الباطرونات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب ما قبل الأخير لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد الرئيس.

625.000 منصب شغل وتفاقم معدل البطالة ليصل إلى 11.8% سنة 2021 حسب المندوبية السامية للتخطيط.

فالأجراء هم الشريحة الاجتماعية التي عانت من جراء الأزمة المركبة التداعيات اقتصاديا واجتماعيا، فعدد من المقاولات لم تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، استبدلت أجراء مرسمين ولهم أقدمية في العمل بأجراء جدد عبر عقود عمل محددة المدة بالوساطة، ومنها من أقدمت على تسريح نقابين بشكل جماعي لأسباب نقابية صرفة، ضدا على الدستور وكل التشريعات الدولية والوطنية، فما هي الإجراءات التي تعترم الحكومة اتخاذها لضمان إعادة إدماج هؤلاء الموقوفين في الحياة العامة والذين يجب أن يحظوا بأولوية لما يملكونه من تجربة وحرفة وما يتحملونه من مسؤوليات عائلية؟

السيد الوزير،

مكتب التكوين المهني والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل مؤسستان عموميتان تحت وصاية الوزارة، ما يستوجب التنسيق فيما بينهما، بالإضافة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يجب أن يمد مؤسسة التكوين المهني بلائحة أولئك الذين يتقاضون تعويضا عن فقدان الشغل من أجل تعزيز تكوينهم وتأهيلهم، وهو ما سيحقق الاستدامة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لا نستهن ببرنامج الحكومة هذا كحل مؤقت للحد من البطالة وإدماج الشباب العاطل، لكن قد يستغل هذا الإجراء من طرف بعض المؤسسات والمقاولات دون أن يسهم في خلق العمل اللائق، فأوراش دعم الإدماج المستدام المخصص لـ 20% من المستفيدين، لا تختلف عن تجربة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل عبر التشغيل بعقود عمل مؤقتة لمدة 24 شهرا، وهي التجربة التي لم يتم إلى الآن تقييم مدى نجاحها في حل معضلة بطالة حاملي الشواهد.

كما أن مدة 6 أشهر بالنسبة للأوراش العامة المؤقتة الموجهة إلى 80% من المستفيدين والتي لا تختلف في جوهرها عن تجربة الإنعاش الوطني، لن تجيب بطبيعتها المؤقتة عن الحصاص في العمل اللائق.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن في إطار التعقيب لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خليه الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إن مسألة البطالة يجب أن تؤخذ على محمل الجد، فهي تعتبر سببا

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم تكلمت على الشغل اللائق، بطبيعة الحال ما يمكنش نهضرو على الشغل اللائق واحنا تنهضرو على التشغيل المؤقت وما يمكنش نهضرو على الشغل اللائق واحنا تنهضرو اليوم على توظيف واستخدام الناس اللي كانوا خدامين في القطاع السياحي بجميع التجليات ديالو، وغادي نعاودو نردوهم ونشغلهم في المجالات ديال المسارات ديال الطرق ونديرو لهم.. نتظن بأنه ما يمكنش لنا نهضرو هنا في هاذ الإطار هذ.

نمشي للمسألة الثانية ديال القضية، أنا بغيت نتساءل على العلاقة ديال مجالس العمال والأقاليم بالتشغيل، هذ اختصاص ديال المجالس ديال الجهات وماشي اختصاص ديال مجالس العمال، غادي نمشيو للجمعيات وعلى هاذ المؤسسات واش يمكن لها تشتغل خارج قانون الصفقات العمومية وتلقى أوراش خارج هاذ الصفقات؟ وكيفاش غادي نوفقو إلى ما غيرناش القانون ديال الصفقات العمومية؟

غادي ندوز نهضر على القضية ديال هاذ الجمعيات اليوم اللي غادي نعطيها التشغيل، واش غادي تخضع نفسها للقانون ديال التشغيل المؤقت في مدونة الشغل وتخضع للتخصيص ديالكم، السيد الوزير، وتخضع تحت الضمانة؟ وشكون اللي غادي يخلص هاذ الضمانة؟

المسألة الأخرى اللي غادي نهضر عليها اليوم، لأنني حسبت العملية الغلاف المالي اللي هضرتو عليه، السيد الوزير، لقيت 125.000 مضروبة في 2500 مضروبة في 12 تتعطيني 375 مليار ديال السنتم، معنى أنه هاذوك الناس غادي يخدمو نهار وغادي يجلسو نهار، وإلا غادي يخدمو نهار ويجلسو يومين ولا غادي ياخذو الحقوق ديالهم كاملين.

أنا تنقترح من هاذ المنبر أنه عندنا واحد الفئة ديال الفئات اللي هي الناس اللي خدامين في الإنعاش في الجماعات الترابية، هذاك الغلاف المالي اللي مخصص لهاذ العملية أنه يمشي لهاذ الناس وغادي نكونو وفرنا لهم شغل لائق فعلا وشغل دائم ومستمر لهاذ الفئة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الأخير اللي ممثل على الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا أولا: مرجعية هذ البرنامج تتناقض مع الوعود الانتخابية ومع البرنامج الحكومي الذي وعد بخلق مليون فرصة شغل عمل قار خلال خمس سنوات؛

ثانيا: لم يخضع هذ البرنامج إلى المقاربة التشاركية؛

ثالثا: إننا نجد هذ البرنامج نسخة مجددة لنظام الإنعاش الوطني ولنظام الإدماج من أجل التشغيل؛

رابعا: هناك غموض يلف توزيع ميزانية البرنامج، وأيضا المنشور لم يشر إلى الانضباط إلى القواعد القانونية الجاري بها العمل.

لهذا، نحن كاتحاد وطني للشغل بالمغرب نقترح:

✓ توفير كافة الضمانات لاحترام التطبيق الشامل للتشريع الاجتماعي والحماية الاجتماعية في هذه الأوراش وجعل العمل قارا؛

✓ وضع معايير واضحة ودقيقة للاستفادة، تمنع من صرف المال العام في غير أهداف البرنامج؛

✓ وضع منظومة واضحة للتنعيع والتقييم؛

✓ إعداد إطار قانوني تنظي بشكل دقيق وواضح من أجل ترشيد هذ البرنامج؛

✓ وضع معايير واضحة لاختيار الأشخاص المستفيدين من عقود العمل في إطار هذ البرنامج ووضع معايير واضحة لاختيار جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات والمقاولات المستفيدة من هذ البرنامج.

ولهذا، معالي الوزير، سنمكنكم في الأخير من البرنامج التفصيلي، التعقيب التام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

بهذا نكون قد أتمنا مختلف تعقيبات الفرق والمجموعات.

الكلمة للسيد الوزير إذا كانت عندو شي إضافات حول التعقيبات.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، شكرا جزيلا على تفاعلكم مع هذ العرض، لأنه بطبيعة الحال الهدف من خلال هاذ الجلسة هو التفاعل وهو التوضيح، وهو بطبيعة الحال، حتى إلى كان شي قصور ما عندنا حتى شي عقدة، احنا عاد غنبدوا ما كين حتى شي مشكل، كان واحد العدد ديال الأسئلة اللي فيهم إلى بغيتو تقولو جوج ديال المستويات، كين أسئلة حول ما يسمى بالسياسات الهيكلية للتشغيل والتشغيل المستدام حسب طبيعة الحال ما

قد توفره مختلف السياسات القطاعية في هذا المجال، وهي أسئلة وجية وفيها التزامات حكومية في هذا المجال، وكيف ما قلت ليكم احنا بدينا بها، وبطبيعة الحال هاذ الأمور هاذي ما تدارش فنهار أو في يومين أو في 3 أيام خصها واحد المنهجية وواحد العمل ديال العمق، أولا، لاستدراك الخصاص اللي كان فهاذ المجال منذ سنوات كثيرة اللي ما كانش عندنا البوصلة نهائيا فهاذ الاستراتيجيات فالبلاد؛ ثانيا، من أجل استدراك كذلك الصعوبات الواقعية المطروحة بسبب الأزمة ديال "كوفيد-19"، وكيف ما تتعرفو هي صعوبات في العالم بأسره.

لكم تكلمتو على قطاع السياحة وقطاع السياحة راه اليوم خرج واحد البلاغ ديال السيد رئيس الحكومة وديال السيدة الوزيرة المكلفة بالبرامج الاستعجالي ديال 2 مليار ديال الدرهم، فيه إجابات على الأمور اللي طرحتها، وبلا شك السيدة الوزيرة غتجي وتقدم هاذ الأمور هاذي بشكل واضح لكل المغاربة.

وهاذ الشي درناه بواحد السرعة قياسية، رغم الإكراهات اللي كاينة في المجال المالي وضيق الميزانيات، باش تعرفو أن التحكم ملي تبيكون على مستوى الحكومة راه يحترم الحس ديال الدولة الاجتماعية اللي بغينا نديرو. ما غندخلشاي في التفاصيل ديال الاستراتيجيات ديال التشغيل، الحكومة التزمت بما يسمى بـ"ميثاق التشغيل"، هذا واحد العمل وطني احنا بصدد الإعداد ليه باش نبداوه مع الفرقاء الاجتماعيين، مع المقاولات ومع كل القوى الحية بالبلاد، لأن التشغيل الهيكلي كيتعالج بمقاربات هيكلية فيها:

أولا، الاستراتيجيات القطاعية والاستثمار، راه احنا بدينا بيه، وغادي يخرج هاذ الشي للوجود، وراه أعطى واحد الدفعة للعمليات الاستثمارية، وتياخذ لنا واحد الحيز كبير في العمل الحكومي.

المسألة الثانية هي القضية ديال السياسات اللي تتسمى غير النشيطة ديال التشغيل، اللي فيها مراجعة مدونة الشغل، وأنا لقيت ملي مشيت عند النقابات كلهم، لقيت واحد الاستعداد غير مسبوق باش يخدمو في هاذ المجال، لأنهم واعيين على أنه بالإضافة إلى أوراش أخرى داخلة في إطار الحوار الاجتماعي هاذي أمور أساسية خصنا نعالجوها بواحد الطريقة جماعية ومسؤولة باش نوصلو لواحد الصيغة خاصة ببلادنا من أجل مواكبة الإقلاع الاقتصادي اللي خصو يحيي إن شاء الله مباشرة مع رفع الوباء.

المسألة الأخرى هي بطبيعة الحال الوساطة في التشغيل، لأن اليوم ملي كنشوفو ذوك البرامج، وكنشكر السيدة أو السيد المستشار اللي طرحو هاذ السؤال ديال التقييم ديال السياسات اللي كانت في هاذ المجال، فعلا كانوا واحد العدد ديال البرامج ديال الوساطة عندهم بعض الإشكاليات، لأنه ملي كيجيو باش يعاونو المقاولات باش يشغلو الناس، كنهضو على التشغيل المستدام، كنبقاو أنه هاذيك البرامج كتعالج الجهات بنفس الشكل، وكيف ما قلتو، السادة المستشارين، الجهات ما كاينش عدالة

مجالية، فاحنا اخذنا بعض المبادرات:

أولا، قلنا جميع الفرص ديال الشغل اللي كتكون عند الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات الله يخليكم ديرو المقابلات، (les entretiens) في جميع المناطق وحا يكون التشغيل في واحد المنطقة معينة، ولكن قربو هذه الخدمة من المواطنين والمواطنات، الناس ما عندهاش باش تمشي وتشد وتساو وتبات باش الغد له عاد تدير المقابلة وتعاود ترجع وما ينجحش، وهضرنا مع الجهات ومع الجماعات الترابية باش نديرو برامج جهوية تعاون التشغيل، لأن واحد السيد في واحد الجهة من واحد العائلة فقيرة، الآباء ديالو ماشي بالضرورة قارين، راه ما عندوش نفس الحظوظ باش ينجح مع واحد السيد كين في واحد المدينة في الزواج، فيها واحد العدد ديال الأمور.

إذن هذا السيد خصنا نعاونوه بواحد البرامج ديال تحسين قابلية التشغيل (l'employabilité)، احنا راه خدامين في هاذ الشي، وغادي نجيوكم وحدة بوحدة، إن شاء الله، احنا اليوم جيت غير كنقدم لكم واحد البرنامج درنا فيه واحد المجهود كبير، لأن ما تنساوش أنا راه ملي مشيت للجهات والأقاليم راه الوضعية ماشي هي هاذ الشي اللي تنسمعو، راه الوضعية راه الناس متأزمين، وحدة من الجوج، خصنا نتفاهو، السيدات والسادة المستشارين، الله يخليكم، واش غنبقاو نتسناو حتى نتعافى الاقتصاديات وينطلق التشغيل اللي ما كرهناش كلنا؟ إيوا هاذوك الناس أشنو غادي يديرو؟ الناس راه ما عندهاش، ما كاينش مدخول، ما كين والو، إذن أشنو غادي نديرو؟ غادي نبقاو نتسناو هاذ الناس؟

احنا قلنا لا، غادي نديرو واحد البرنامج باش نعاونو المغاربة دبا، ومن هنا 6 أشهر ومن هنا 8 أشهر ومن تما 10 أشهر راه احنا خدامين في البرامج الأخرى، خدامين في هاذ الشي ديال الحوار الاجتماعي، في مدونة الشغل، في ميثاق الاستثمار، في السياسات القطاعية، ومعنا السيد وزير الصناعة، يمكن يتكلم لكم على هذا الموضوع وعلى فرص الشغل اللي تخلق عبر السياسة القطاعية ديالو، وفي عمل كبير مع المقاولات كذلك.

إذن هذا المجهود الجماعي راه احنا بزنا منا نجحو فيه، وكاملين، أنا راه تنسهل العملية، وليني هذا مجهود ديال الجميع، لأنه في آخر المطاف كلنا مؤتمنين على المستقبل وعلى الأمانة مع المواطنين والمواطنات، والناس راه محتاجين، أنا منكذبش عليكم ملي مشيت للأقاليم راه قالو ليا الله يخليك واش نبداو غدا واش نبداو بعده، قلت لهم غير بداو خدامين بعدا شوفو لنا شكون هما هاذ الأوراش على ما نخرجو الوثائق والعدة والمساطر إلى آخره.

الناس محتاجين، محتاجين، محتاجين، وكنتولو أنه هذا المجهود اللي دارت الحكومة لا يستهان به، 250.000 منصب شغل لا يستهان بها، هذه ميزانية كنا كنشوفو الطريقة باش توصل للناس، أشنو الهاجس اللي عندي؟ أولا ماشي شي سنتيم من هاذ السنتيمات ما يوصلش لعباد الله،

كلكم، درنا واحد الاتفاقية ها هي مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات باش ما يجيوش شي ناس خدامين في شي بلاصة أخرى ويجي يستافد من "أوراش"، ها هي غادي تسنا غدا إن شاء الله.

عندنا ما يسمى بالدليل ديال المساطر (le manuel de procédures) كيفاش غادي يتصرف كل سنتيم في "أوراش"، ساني عليه السيد الوزير المنتدب في الميزانية وعبد ربه، والوكالة الوطنية ديال صندوق الضمان الاجتماعي كذلك، لأن ذاك الفلوس اللي كيمشيو كيفاش يتصرفو؟ فين كيمشيو؟ واش كيوصلو للناس؟ واش ما كيوصلوشاي؟ وإذا شي واحد وقف ولا شي واحد زاد، ما بغيتش ندخل معكم في التفاصيل. اتفاقية الشراكة مع كل مجلس إقليمي، أشنو هوما الواجبات ديال كل واحد، الحصيص ديالو، الأمور اللي خصو يحترجها في إطار طلب العروض، قلنا اللجنة الإقليمية خصها تراقب راه ما غنجيوش شي مراقبين من شي بلاد أخرى، راه الناس في بلادنا هوما اللي غادي يخدمو هذه الخدمة هذه، الدليل ديال العمل ديال اللجنة الجهوية كيفاش كل لجنة جهوية غادي تخدم بالمساطر ديالها، ها هو واحد، الدليل ديال العمل ديال اللجنة الإقليمية، كيفاش غادي تخدم، كيفاش غادي تجتمع، أشنو هوما المعايير، أشنو هوما المقاييس، كيفاش غادي تدير طلب العروض، راه فلوس الشعب هادي، ماشي ديال شي واحد آخر.

بالنسبة لكل جمعية ولا تعاونية كيفاش غادي تخدم خصها (cahier des charge) ها هو (cahier des charges) أشنو فيه؟ وعاد غادي يتم الإغناء ديالو في كل لجنة لجنة، (le guide) ديال (le chantier) الدليل ديال الورش في حد ذاته كيفاش غادي يخدم، كيفاش غادي يديرو فوقاش غادي يجيو الناس، فوقاش غادي يستقبلوهم، فين غادي يوجهوهم راه عباد الله هادو، راه مغاربة.

كيفاش غادي نتأكدو أن الخدمة تدارت (l'effectivité du travail)، ماشي يجي شي واحد ويبدا يصرح لنا وهو ما خدامش، لأن متفق مع شي واحد آخر، راكم عارفين هاد الحوايج كيفدرو يوقعو.

بالنسبة للسلامة في العمل (sécurité de travail)، وهاد الشي كامل في احترام تام لما جاءت به مدونة الشغل، المادة 16 تنص بالنسبة للأوراش المؤقتة على إمكانية هادوك (les contrats de chantiers) العقود ديال الأوراش، اللي كانت تدارت في إطار واحد الاتفاق اللي فيهم النقابات كلهم، راه اتنوما اللي وافقتو عليه، هاد الشي قبل ما نجي أنا للحكومة بعدا، ومع الكونفدرالية ومع النقابات كلشي اتفق عليه، اتفاق يوليوز في العام الآخر، إذن هاد الشي بغينا فعلوه مرحبا، أنا إذا كانت شي حاجة تدارت قبل راه تنقولها، ما تنقولش كلشي خايب تتكون شي حاجة تدارت تنقولها، هذا الميكانيزم ديال (les contrats de chantiers) غادي نستعملوه، وغادي نحترموا قانون الشغل.

أنا هذا هو الهاجس اللي عندي، ما تكذبش عليكم، ماشي يجي واحد اللي يخدم ويجي شي واحد يشدو يقول لو إذا بغيتي تخلص دور معايا عاد نخلصك، ممنوع هاد الشي ما كاينش.

احنا هاد الفلوس هادو كلهم غادي ندوزوهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وغادي يخلص مباشرة الناس عبر القطاع البنكي وعبر واحد العدد ديال المتدخلين، باش ما كاينش اللي خدم خصو يشد فلووسو. راكم تتعرفو أشنو كيوقع، راه وخا غادي نمضيو مع المجالس وذاك الشي راه ما كاينش شي سنتيم غادي يتحرك، ما كاينش شي واحد غادي يشد الفلوس في يده، حتى يشدوهم المواطنين والمواطنات اللي غادي يخدمو حسب ذاك العمل اللي دارو، هذا هو المجهود اللي حاولنا نديرو باش تقدرو نعالجو هذه الإشكالية.

قاتو واحد الحاجة مهمة هي الحفاظ على الشغل اللي كاين اليوم فعلا، احنا بدينا بواحد التجربة نموذجية في الوزارة ما بغيتش نتكلم عليها بزاف، ولكن ملي سولتو كنتقول لكم أنه في القريب العاجل غادي نعلن لكم، غادي نبداو واحد الهيئة جديدة غادي نديروها في الوزارة وغادي نخدمو مع النقابات ومع المقاولات باش ندعمو هاد الواسطة اللي كتدار ذاك (l'intermédiation)، ذاك الصلح اللي كيتدار، وراه درنا بعض العمليات في واحد العدد ديال الأقاليم ونجحو ما كنتكلموش عليهم علاش؟ احنا ما كيمناش نجيو نبقاو نقولو لكم راه احنا.. كيمنا ذوك الناس اللي تطردو ولا اللي وقع واحد.. لأن الضغط كاين كثير على سوق الشغل يرجعو، هاد الشي اللي كيمنا، هو النتيجة ديال العمل، وهذه واحد الركيزة جديدة في العمل ديال الوزارة باش نخدمو معكم على المصالحة ونخدمو مع المقاولات كذلك في هذا المجال ومع السلطات المحلية، هاد الشي راه فيه كل إقليم وكل منطقة كيوقع مشكل، "آلو" أشنو واقع وكنتدخلو، راه كنديرو العمل يوميا ولكن شفتنا أنها خصنا نهيكلوه باش يكون واضح واسميتو.

الاستغلال ديال الأوراش من طرف المشغلين هذا الهاجس الأول ديالنا كحكومة باش ما يكونش، عليها درنا الأوراش المؤقتة كيدا وكيكمل، وبالنسبة للبرامج الأخرى ديال "الإدماج المستدام" راه اخذينا فيه واحد الشجاعة ديالنا راه اللي كان (déclaré) في (la CNSS) راه ما يمكنش يدخل، ماشي عنده وغادي يعاود يستافد منه، راه درنا النظام المعلوماتي، وراه جاهز اليوم مع (la CNSS) اللي كدير هذا التدقيق، هذا (le contrôle)، وها "أوراش" هو هذا هو هذا الصندوق اللي جبت لكم، أنا غدا عندي إن شاء الله في العشية، غادي نوري لكم أشنو هو "أوراش" باش تعرفو، غدا عندنا الاجتماع الأول ديال لجنة القيادة ديال "أوراش"، اللي كاع هذه المساطر وهذه التدقيقات وهاذ (les contrôles) اللي كنتكلمو عليهم غادي نصادقو عليهم وغادي نتوكلو على الله.

هذا المنشور ديال السيد رئيس الحكومة راكم تتعرفوه ياك؟ قريتهو

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، هذا راه تعقيب على التعقيب، وهذا السيد المستشار.. اسمح لي، السيد المستشار، هذا تعقيب على تعقيب، هاذ الشي ما مسموحش به، هذا تعقيب على تعقيب.. هاذ تعقيب على التعقيب، هاذ الشي غير وارد في القانون الداخلي ديال المجلس، وأتم تعرفون هاذ الشي. شكرًا السيد المستشار.

شكرًا للسيد الوزير على المساهمة القيمة في إنجاح أشغال هته الجلسة.

وننتقل لمعالجة أسئلة المحور الثاني.

ترحب بالسيد الوزير اللي حضر معنا وتابع جزء من النقاش المهم اللي دار داخل هته القبة، والموجهة لقطاع الصناعة والتجارة حول "آفاق ورهانات السياسة الصناعة بالمغرب"، والتي تجمعها كذلك وحدة الموضوع. وفي البداية مع سؤال عن فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرًا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سعيًا نحو تعزيز المسار التصاعدي لسياستنا الصناعية الوطنية، نسألكم: ما هي آفاق ورهانات هذه السياسة مع تحديد توزيعها على مختلف الجهات؟ شكرًا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوع "آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خلود البرنشي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

أطلق المغرب سياسة التنمية الاقتصادية للنهوض بالقطاع الصناعي، متركزا على ثلاث مخططات خاصة لكل منها يكمل الآخر، بغية تسريع وتيرة التصنيع، إلا أن تنفيذ هذه المخططات واجه صعوبات، مما يحول دون بلوغ

الشغل اللائق، اسمحو ليا، هاذ الشي اللي درنا راه شغل لائق، وماشي شي تحسين لشي برنامج سابق، لا، شغل لائق، أشنو هو الشغل اللائق؟ هو:

أولا، الإنسان ماشي يخدم وما يتخلصش في ذاك الشي اللي خدم أولا؛ ثانيا، إذا خدم راه إنسان، تكون عندو التغطية الاجتماعية ديالو وتكون عندو التغطية الصحية ديالو؛

ثالثا، (l'accident de travail) التأمين حتى هو اخديناه.

وهاذ الشي كامل غادي نولوه، بطبيعة الحال، لو كانت عندنا شي ميزانية أخرى، راه درناه، ولكن راه درنا واحد المجهود كبير باش يخرج هاذ الشي للوجود، وبينكم ملي تشوفو الحقيقة ديال اللي كيعيشو الناس في المناطق، والله العظيم، زعما أشهد الله على أنه كين بعض الأمور اللي كتقطع في القلب.

إبوا شوف احنا جينا باش نخدمو، إلى قلت لكم 58 يوم خرجنا لكم هاذ الشي ومعمكم، التشاورية كانت والحزب ديالكم كان في واحد العدد ديال المناطق، الأخ من الاتحاد الاشتراكي، وحضرو كانوا رؤساء ديال مجالس إقليمية وأدلو بالرأي ديالهم وخدمو معنا وقالو الرأي ديالهم، الحاجة اللي عجبتهم قال لك راه عجبتنا والحاجة اللي ما عجبتهم قال لك راه ما عجبتناش، واخذينا ذاك الشي بعين الاعتبار.

تقو بيا هاذ المساطر هاذو اللي تشوفو راه نتاج ديال واحد العمل الجماعي، الدور ديالي كوزير كان هو التسهيل ديال هاذ العمل بتنسيق مع السيد رئيس الحكومة، راه تيعيط لي في 10 داليل، في 11 داليل فين وصل "أوراش"، لأن خصنا نخرجوه، والسادة الوزراء هوما يقولو لكم شاهدين على الطريقة باش خدمنا.

ندعو الله أننا نتوفقو جميعا، إن شاء الله في هذا الموضوع، وندعو الله أن الوباء يترفع، ومازال نرجعو لعندكم، إن شاء الله، بالنسبة لكل الأسئلة الأخرى واحدة بواحدة، إن شاء الله.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير.

تفضل.

المستشار السيد خلود الكرش:

شكرًا السيد الوزير.

غير لأن السيد الوزير ذكر الكوفندالية، آخر اتفاق وقعته الكوفندالية ديال 26 أبريل 2011، من بعد ما وقعناش حتى اتفاق، لا، للتوضيح.. للتوضيح أننا كنرفضو..

الأهداف المسطرة.

لذا نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تودون اتخاذها من أجل التسريع بإنعاش الاقتصاد الصناعي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما فتئت بلادنا تتطلع إلى إرساء سياسة تنموية قوامها النهوض بالقطاع الصناعي المدر لفرص الشغل وخلق الثروة، وبالرغم من التقدم المحرز والنتائج التي تحققت في الماضي، إلا أن مخططات النهوض بالقطاع الصناعي واجهتها وما تزال عدة صعوبات، مما حال دون بلوغ الأهداف المتوخاة.

نسألكم، السيد الوزير، عن آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

سؤال رابع موضوعه "آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نسألكم حول التدابير الحكومية المتخذة لتأهيل الصناعة الوطنية في شقها الإستراتيجي وشقها الاستعجالي لمواجهة تداعيات "كوفيد-19".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه كذلك "رهانات السياسة الصناعية بالمغرب"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله حيدر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

نسألكم، السيد الوزير، عن آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس والأخير موضوعه "آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام للشغلين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المحلول محمد حرمة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

حقق مخطط التسريع الصناعي نتائج مهمة، وانطلاقا من مضامين تقرير لجنة النموذج التنموي، يهمننا أن نعرف اليوم رؤيتكم لتطوير الصناعة الوطنية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير، تفضل للمنصة.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السادة والسيدات المستشارون المحترمون.

شكرا على هاذ السؤال المحوري الهام.

في الحقيقة هاذ الشئ كله مكتوب اللي بغيت نقولو، ولكن ما غنقراهش، حيث غنتفاعل مع الأسئلة مباشرة.

بالنسبة للسياسة الصناعية والسياسات الصناعية المتعاقبة منذ 2005، منذ آخر "إقلاع" و"التسريع الصناعي" و"الإنعاش الصناعي" اللي كنشغلو عليه الآن، راه كاين تراكبات وتراكبات قوية اللي عملتها بلادنا في القطاع الصناعي، قطاع الصناعة اليوم غير في "مخطط التسريع الصناعي" اللي كان الهدف ديالو خلق 500.000 منصب شغل، وفي الحقيقة حتى أنا ملي جا المخطط في 2014 ما تيقننش الإمكانية ديال هاذ المنظومة باش تخلق 500.000 منصب شغل، وتخلقت 565.000 منصب شغل ماشي 500.000 منصب شغل 565.000 منصب شغل، أحب من أحب وكره من كره، والمناصب كل واحدة مسجلة ف (CNSS) دائمة، دائمة (carte

(nationale).

(Donc) التراكبات كائنة، اللي نجحنا فيه نجحنا فيه، هذا لا يعني أن مازال ما خصناش نشتغلو أن كل شي كمل، ولكن اللي نجحت فيه البلاد خصنا نفتخرو به، هذا نجاح ديال البلاد كامل، تحت الإشراف الفعلي ديال صاحب الجلالة الله ينصرو وفي سياسات متعاقبة، هذا الشق الأول، ما خصناش نبخلو ونشوفو فين وصل المغرب في الردارات العالمية ديال المستثمرين ما كناش نتصورو قطاع السيارات اللي كان هاذي 10 سنين، 12 عام كيشغل شوية ولى أول قطاع مصدر.

ما يمكن لناش لينا نقولو بأن السياسات الصناعية ديال البلاد المتعاقبة، كانت السياسة الأولى والسياسة الثانية والاستراتيجية الثالثة، كانو فيهم بعض الشق اللي نجح والشق اللي يمكن لينا نعاودو فيه النظر ونحسنوه ونطوروه.

ولكن، اليوم المنظومة الصناعية المغربية من أحسن المنظومات في العالم، المغرب كيصنع أجزاء من الأقمار الاصطناعية في البلاد، كتصنع في البلاد، سير للنواصر كيصنعو أجزاء من الأقمار الاصطناعية، هاذ الشي ما كناش نتصوروه، 41% من أجزاء الطائرة كتصنع في المغرب، بحيث أن الرئيس ديال (Airbus) كيقول ليك ما كاينش شي طائرة اللي كتطير في العالم اللي ما فيهاش أجزاء مغربية، هاذ الشي ماشي احنا اللي تنقلوه، هاذ الشي ماشي احنا اللي تنقلوه، كاين شي حوايج خصنا نفتخرو بها، كاين شي حوايج خصنا نفتخرو بها.

بالنسبة للسياسة والإستراتيجية اللي خدامين عليها الآن، هي إستراتيجية قصيرة المدى علاش؟ بدأت في 2000، "التسريع الصناعي" انتهى 2020، كنا في وسط الجائحة، كان خصنا نخدمو على "الإنعاش الصناعي"، نسترجعو مناصب الشغل اللي فقدها، نسترجعو مناصب الشغل اللي فقدها، واسترجعنا 98% ديال مناصب الشغل اللي كانو في 2019، صافي استرجعناهم نهاية السنة 2021 في القطاع الصناعي، وندخلو نستافدو من التحولات اللي جات بها كورونا وكستها كورونا، أشنو هوما هاذ التحولات؟

نجيو للاستراتيجية العالمية، هو أن بعض البلدان اللي مشاو صيفطو الصناعة دياهم منهم احنا، منهم احنا اللي مشى وصيفطو الصناعة دياهم وبدوا تيسنوردو صيفطوها للصين وبدوا تيدخلو السلعة، كنا تنهضو مع المستثمر المغربي تيقول لك احنا مالنا على هذا المشكل والخدمة والنقابات والمشاكل؟ اللهم نسدو هاذ الشي نديرو العقار نقاو نجيو السلعة ونهزوها هاذ الشي اللي كان في التسعينات وفي سنوات 2000 و2010، هاذ الشي اللي كان؛ احنا مالنا على هاذ الصداق؟ وسير رجعمهم وقل لهم راه الصناعة فيها قيمة مضافة.

باش بدينا؟ بدينا قلنا هاذك الشي كلو اللي مشى للصين حيث كانت التنافسية ديال الصين أقوى من التنافسية ديال المغرب، ما كنا اشتغلنا

دبا اشتغلنا عندنا منظومة صناعية اللي بينت القدرة دياها خلال الجائحة، باش تستاجب لكل الاحتياجات ديال البلاد، وتطرح بها المثال على المستوى العالمي، ما خصناش هاذ الذاكرة كنت تشوف المغرب قادر يصنع الماسكات، بلدان عظمى ما قادراش، المغرب قادر يصنع (les gels) بلدان أخرى ما قادراش، المغرب قادر يصنع (les respirateurs) بلدان أخرى ما قادرينش إلى آخره إلى آخره.

(Donc) هاذ القدرة بينت بأن المنظومة الصناعية المغربية يمكن لها تبدع وتصنع كل شيء، راه ملي تنهض على 41% ديال الطائرة، جزء كبير منها هو المحرك، حيث كاين شي ناس تيقول احنا في المغرب غير تنفخو الروايض، لا أسيدي، احنا تنصوبو المحركات وتنصوبو السيارات وتنصمو السيارات هنا، تنصموها ماشي غير تنصوبوها، والسيارات الكهربائية، هاذ السيارة الكهربائية اللي تنصنع في القنيطرة تصممت هنا في الدار البيضاء، والدار البيضاء رقم 12 في الاستثمار بالنسبة للابتكار في السيارات في العالم، المغرب خامس دولة مصدرة لأوروبا بالنسبة للسيارات، السيارة رقم 2 والسيارة رقم 3 في المبيعات في أوروبا مصنعة في المغرب، احنا تنبيعو السيارات في الألمان وفي السويد وإلى آخره، والمغرب وما تيتنفخوش فيهم غير الروايض، 63% ديال قطاع الغيار ديال السيارات تنصنع في المغرب في 250 مصنع اللي تيشغلو 180.000 مغربي ومغربية.

اليوم أشنو هو الخريطة اللي غادين فيها؟ الخريطة اللي غادين فيها هو احنا في القطاعات الرائدة بالنسبة للتنافسية في المقارنة العالمية المنظومة الصناعية ديانا الثالثة، كاين شي ناس اللي تيضرو ليا في المثل تركيا إلى آخره ولا مصر إلى آخره، المغرب رقم 3 شكون هو رقم 1 ورقم 2؟ رقم 1 هو الهند في التنافسية، رقم 2 هو الصين ورقم 3 هو المغرب، وتنظمحو باش نوصلو للرتبة الأولى وتنشغلو عليها، كيفاش تنشغلو عليها؟

تنشغلو عليها باش تقويو الإدماج، بدينا في السيارات كان عندنا 25% ديال الإدماج وصلنا اليوم لـ 63%، بغينا نوصلو لـ 80%، 80% ديال الأجزاء ديال السيارة غتولي مصنعة في المغرب وكشغلو عليها في هاذ الولاية، إن شاء الله، باش نوصلو لـ 80%.

ثانيا، غزيدو قيمة للمنتوج المغربي، أشنو هو هاذ القيمة اللي غادي زيدوها؟ بفضل الرؤية ديال صاحب الجلالة المغرب عندو استراتيجية قوية من أقوى الاستراتيجيات في العالم بالنسبة للتنمية المستدامة، ومنذ زمن، (donc) تنتوفرو على الطاقة المتجددة، تنتوفرو على استراتيجية بيئية معترف بها عالميا، غنستعملوها باش نخليو الكاربون من المنتوج المغربي، وهذا غادي يعطينا امتياز كبير بالنسبة للدول المنافسة ديال المغرب، ولكن خصنا نشغلو باش نوجهو هاذ الإخلاء من الكربون إلى الصناعة كالتقنيات المتجددة، الغاز الطبيعي، والتدوير.

ثالثا، أشنو كان تعاقب على السياسات اللي كنا تنديرو قبل؟

جعلت من بلادنا أحد منصات الصناعة الكبرى في العالم وقبلة لاستثمار مجموعة من الشركات العملاقة التي تشتغل في هذا المجال، هذا النجاح فصح آفاقا واعدة لنجاح باقي المنظومات الصناعية الأخرى، والتي أبرمت مع مجموعة من الاتفاقيات، منها ما هو في طور الإنجاز ومنها ما لم يخرج بعد إلى حيز الوجود.

السيد الوزير المحترم،

إن نجاح مخطط "إقلاع" وبعده "مخطط التسريع الصناعي" الذي أتم ماضون فيه عبر الاتفاقيات التي أبرمت مع الجهات أو تلك التي أتم بصدد إنجازها فصح آفاق واعدة للصناعات الوطنية، لهذا فإنه يتوجب عليكم البحث عن حلول لتوظيف إمكانيات كل جهة على حدة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها لكي تستفيد من الدينامية التي فتحها هذا المخطط وحتى تتمكنوا من توزيع نتائجه ونجاحاته توزيعا عادلا، عبر إنجاز وحدات صناعية في كل الجهات، تلائم طبيعة وخصوصيات كل جهة على حدة، وتجعل ضمن أولوياته المنظومات الصناعية الواعدة كمنظومة الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والتعدين.

دون أن ننسى في هذا الإطار منظومة صناعة السفن التي ينتظر منكم المهنيون إشرافهم وإدماجهم من أجل إنجازها وتوقيع اتفاقيات معهم، خاصة وأنهم راكموا تجربة نوعية في هاذ المجال، والمستقبل، السيد الوزير، يبين بأن هذه المنظومة واعدة وبلادنا ولله الحمد تملك كل المقومات لتكون فيها هذه الصناعة مزدهرة، تضاهي نجاحات ما تحقق في صناعة الطيران والسيارات. لذلك، نؤكد أنه بالنظر لتنوع هذه المنظومات، فإن يفتح آفاقا وتحديات على مختلف الجهات، خصوصا التي تعتمد في اقتصادها على الفلاحة والصيد البحري وقطاع المناجم، فتعزيز هذا المنحى الإيجابي يتطلب، السيد الوزير، تنفيذ هذه الاتفاقيات وتوسيعها على غرار ما تحقق في مجالات الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

وقد أعطيت في جوابكم أرقاما مهمة ومشجعة في هذا الإطار، ستفتح بكل تأكيد آفاقا واعدة، سنرحب معها إن شاء الله تعالى كل التحديات المطروحة، إذا ما تضافرت جهودنا جميعا، على غرار ما تم إنجازه في عز أزمة كورونا، حيث أنتجنا كل ما يلزم لمواجهة الجائحة، وفق عبقرية مغربية خالصة صدرناها للخارج بكل ثقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار مقتنع ومؤمن بأن العبقرية والإرادة المغربية قادرة اليوم على لعب أدوار مهمة في الإنتاج والإبداع، وبالتالي خلق الثروة إذا ما توفرت لها الشروط المناسبة، عبر رفع بعض القيود والعوائق الإدارية التقليدية التي تكبح السيورة ورفع البيروقراطية للإدارة التي مازالت جاثمة على بعض العقليات داخل الإدارة المغربية، ثم تعزيز الرقمنة

أسيدي، انتوما تشجعو غير المستثمر الأجنبي، المستثمر المغربي ما عندوش الحق ما عندوش.. ما تيتوفرش ما تيتوفرش الشروط إلى آخرة، في الحقيقة هذوك الامتيازات اللي كانو امتيازات كانو مفتوحين للجميع، مفتوحين للجميع، ولكن بالنسبة للتكنولوجيا والابتكار وقدرة البيع في العالم ما كانوش شركات مغربية قادرة تستافد من هاذ الامتيازات عندها القدرة باش تدخل ويمكن لها تصدر لـ 78 دولة، مجال مصنعي السيارات تصدرو لـ 78 دولة اليوم، القدرات ما كانوش، أشنو قلنا؟

قلنا اليوم هاذ المنظومة الصناعية حسنت التنافسية ديالها، الصين طلعت شوية في (les salaires) التنافسية ديالها هبطت، كاي مشاكل ديال اللوجيستيك الثمن ديال (les contenaires) شفتو كيفاش طلع، غحاولو نشوفو أشنو هوما المنتجات اللي يمكن لنا دبا نرجعو التصنيع في المغرب، درنا برنامج، هاذ البرنامج خرجنا منو 34 مليار كجزء أول ديال الواردات اللي يمكن لنا نصنعوها هنا، درنا بطائق ديال المشاريع، عرضناها في فريق عمل متكون من عدد من الوزارات والمؤسسات اللي غيوالك المستثمر، أشنو هو النتيجة ديالو؟ هذي 15 سنة، جات عندنا 810 ديال المشاريع صناعية، منها الملفات اللي تقبلت اللي كانو متكاملة 731 باقي واحد 25 قيد الدراسة، هاذ المشاريع في 12 جهة ديال المملكة، كيفطيو 12 جهة ديال المملكة، 90% ديال رأسال ديال هاذ المشاريع رأسال مغربي محض وغيوفر في هاذ البرامج 130.000 منصب شغل، 70% ديال المشاريع بدوا يقتنايو الأراضي وبدوا تيبنيو، يعني هضرنا على "أوراش" اللي هي دعم مستعجل باش نعاونو الشباب، وعندنا استراتيجية متوسطة المدى باش نوفرو مناصب الشغل قارة، وبالإضافة للبرنامج الحكومي الهدف ديال هاذ القطاع الصناعي هو خلق 400.000 منصب شغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن نمر للتعقيبات على جواب السيد الوزير والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال بن خال:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

متفقون مع مضمون جوابكم المؤكد على الدور المحوري الذي تلعبه الصناعة الوطنية في دعم الناتج الداخلي الوطني وخلق الثروة، وبالتالي خلق فرص الشغل، فبكل تأكيد، السيد الوزير، إن قطاع الصناعة وعلى رأسه صناعة السيارات وأجزاء الطيارات التي حققنا بفضلها نتائج جد إيجابية،

المستشار السيد خلود البرنشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سرع المغرب بصورة ملحوظة من وثيرة في التصنيع ليحقق التنافسية الاقتصادية الوطنية، حيث نلاحظ بأن النتائج التي تحققت لا تبدو منشغرة ولا تزال بلادنا تشتري أكثر مما تباع، دون الحديث عن تفشي البطالة، مما يدفعها إلى الاستغلال نتيجة مفادها أن هناك إشكالية بالمغرب على مستوى السياسات الموجهة إلى المقاول.

السيد الوزير المحترم،

تعلمون جيدا بأن حجم إسهام الصناعة في الناتج الداخلي الخام كان محدودا نسبيا في الاقتصاد الوطني، حيث ظل النسيج الصناعي والغذائي نشيطين غالبيين على الصناعة في المغرب، يؤمنان بفرص الشغل والتصدير، ونحن نعلم جيدا طموح بلادنا من أجل الدفع بالنشاط الصناعي ليسهم أكثر في الناتج الداخلي الخام.

كما يسهل علينا التخفيف في الارتباط في المواسم والأمطار وتأهيل اليد العاملة اللازمة لمسايرة التطورات التكنولوجية المستخدمة في قطاع التصنيع، مع التذكير بعدم إمكانية إلى حد الآن من الاستفادة من عائدات.. التذكير بعدم تمكننا إلى حد الآن الاستفادة من عائدات الاستثمار الكبرى التي قام بها المغرب على مستوى الطاقات المتجددة، هذه العوامل وغيرها تضعف تنافسية المغرب، إذ ما قورن بدول أخرى جغويا أو إقليميا.

والجدير بالذكر، السيد الوزير المحترم، بأننا في عالم يعيش ثورة صناعية رابعة تؤذن بزوغ فجر جديد للبشرية بمنأى بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، من أبرزها تأثير هذه الثورة على سوق العمل وعلى المهارات الجديدة المطلوبة للتكنولوجيات الجديدة والحديثة.

السيد الوزير،

فماذا أعدتم لمواجهة رهانات الثورة الصناعية الرابعة وسوق العمل بالمغرب يعاني من عدة مشاكل أبرزها ارتفاع معدلات البطالة الحاملي الشهادات الجامعية والشباب بشكل خاص، فضعف القطاع الصناعي وتدني مستواه التقني للعمل في المغرب أصبح واقعا نعيش معه، لكن التفكير حول هذا الموضوع ما يزال غائبا ولا يرقى لمستوى التحديات التي تمثل الثورة الصناعية الرابعة، وما تزال السياسات ذات العلاقات بهذا الموضوع غير موجودة، فماذا أعدتم السيد الوزير المحترم؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة دائما في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

وضخ دماء جديدة في الإدارة، تشتغل بعقليات المقاول المبدعة، فالاتفاقيات وعقود النجاعة وإشراك المهنيين كل ذلك مهم وأساسي لإنجاح الإستراتيجية، لكن العوائق السالفة الذكر ستدخلنا غرف الانتظار إذا لم يتم الإسراع في معالجتها، ونحن كمؤسسة تشريعية سندعمكم في كل تغيير يصب في هذا الاتجاه، كما سنكون إلى جانبكم في تعديل وتحسين كل القوانين التي تواكب المرحلة وتحدياتها.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على تجاوزكم السريع مع مطلب غرف الصناعة والتجارة والخدمات، باعتبارها مؤسسات دستورية والرامية إلى تعزيز التواصل معها وتوقيع العديد مع الاتفاقيات معها في أفق جعلها فاعلة في هذه الدينامية التي تعرفها الصناعة الوطنية، طالبا منكم تعزيز أدوارها عبر الإسراع في إقرار تعديلات ثورية على نظامها الأساسي، فهي في حاجة إلى مواكبة أكبر ومصاحبة أكثر حتى تتمكن من المساهمة من موقعها في كل الأوراش المنتجة الخالقة للثروة بشكل حقيقي، لهذا لا بد من الانفتاح عليها على مستوى آخر.

لا بد، السيد الوزير، أن تكون لسياستنا الصناعية الأفضلية في الولوج إلى العقار، تنطلق أساسا في توفير الوعاء العقاري اللازم وبمن يشجع على الاستثمار.

السيد الوزير المحترم،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يطالبكم ببلورة إطار قانوني جديد يحدد شروط تأهيل وتخطيط المناطق الصناعية وتمييزها وجعلها تواكب استراتيجية ميثاق الاستثمارات المرتقب، والذي نطالب الحكومة بالإسراع في إخراجه، لأنه ضروري لإنجاز مناطق صناعية، حيث سيساهم في حل الإشكاليات المرتبطة بها، مؤكدين على ضرورة تسريع وثيرة تطهير العقار وإشراك الأراضي السلالية في هذا التحدي، مع إعطاء الأولوية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

لذلك، لا بد من أحياء صناعية مرتبطة بهذا النوع من المقاولات، حتى يتسنى لنا تشجيع كل مخططات واستراتيجيات الحكومة المتكاملة، عنوانها تشجيع الاستثمار الخاص باعتبارها الحل الأمثل لكل المعضلات الاجتماعية وعلى رأسها التشغيل وتوفير التمويلات الضرورية لإنجاز وإنجاح ورش الحماية الاجتماعية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.
تفضل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

أشكر السيد الوزير المحترم على الإجابات الطرية والأرقام التي تعطي معنى لهذا السياسة الصناعية ديال المغرب الحمد لله التي راكمت نجاحات، والذي هو كان فيها مساهما بطريقة مباشرة في الحكومة السابقة، وقد يكون القطاع الصناعي من النقط المضيفة القليلة للحكومة السابقة.

وبالنسبة لنجاحات المغرب في الصناعات كصناعة السيارات وصناعة الطائرات، صناعة الأفشورينغ (offshoring)، صناعة النسيج وإلى غير ذلك من الصناعات، فهي نتاج بيئة ملائمة، الحمد لله بلادنا تتحضى بواحد الاستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي الذي أهل لأن تكون لنا سياسة صناعية ناجحة، والآن في السياق الحالي في الحكومة الحالية التي تنعم بالانسجام التام وأيضا التي تفتنت لأهمية الالتقائية، فالالتقائية هو أن تكون وزارة مخصصة بهاذ الميدان، فهذا يعني أنه هناك وعي بأن مثلا السياسة الصناعية لبلادنا لا يمكن أن تنجح إلا إذا كان هناك انسجام وملاءمة في جميع القطاعات الأخرى ومواكبة لهذه السياسة الصناعية.

والآن يجدر بالحكومة الحالية، ولي كامل الثقة في كفاءة وخبرة السيد الوزير المعني بهذا القطاع، لما راكمه من خبرة وكفاءة، في أن تكون استمرارية في هذه السياسة الصناعية الناجحة والعمل على تعزيز المكتسبات والعمل أيضا في ظل هذه الجائحة، في ظل الأزمة الصحية التي يعاني منها العالم وبلادنا على غرار البلاد الأخرى.

فهناك إكراهات ظلت عائقا لنجاح السياسات الصناعية عموما، وعلى سبيل المثال هناك الإشكال والاضطراب الذي يقع في سلاسل الإمداد في مجموعة من الصناعات، علاوة على الارتفاع المهول لأثمنة المواد الأولية وندرتها مع ارتفاع كلفة النقل، الإشكال اللي وقع على المستوى الدولي، وذلك للانتعاش الدولي الذي عرفته بداية سنة 2021 وعلى سبيل المثال..

كعتذر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة دائما في إطار التعقيب للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين،

نشكركم على جوابكم، وفي إطار تفاعلي معه نسجل في الفريق الحركي مجموعة من الملاحظات:

أولا، مما لا شك فيه أن قطاع الصناعة هو قطاع استراتيجي ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اللي تنطمحو لها في بلادنا، إذ يساهم اليوم بـ18% من الناتج الوطني الخام وتيشغل لنا ما يزيد على 22% من اليد العاملة النشيطة.

وفي هذا الإطار نثمن عاليا النتائج المحققة في إطار المخططات القطاعية في مجال التصنيع والتي انطلقت ببرنامج "إقلاع" سنة 2005 و"الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي" 2009، و"مخطط التسريع الصناعي" في جيله الأول 2014 و2020 و2021 و2025، والذي نتمنى له صادقين أن يحقق الأهداف الطموحة المسطرة له، ومدخل ذلك في نظرنا خلق أرضية قانونية جديدة لتبسيط المساطر القانونية وتخفيف المقاولات الوطنية جبائيا، عقاريا وتمويليا، بالإضافة إلى التعجيل بإصدار "الميثاق الوطني للاستثمار".

ثانيا، السيد الوزير، كما تعلمون أظهرت الأزمة الوبائية أهمية تحقيق سيادة صناعية للمغرب، لذا أضحي دعم العلامة التجارية "صنع بالمغرب" أمر ملح لحماية الإمكانات الإنتاجية لبلادنا وزيادة القدرة التصديرية، مما سينعكس إيجابا على الميزان التجاري وتوفير الدولة للعملة الصعبة.

وعلاقة بما سبق، ندعو الحكومة إلى مراجعة الاتفاقيات المبرمة سابقا للتبادل الحر بما يخدم تنافسية المنتج الوطني، بالنظر لانعكاسات هذه الاتفاقيات على الصناعة الوطنية.

ثالثا، نتطلع في فريق الحركي إلى عدالة مجالية وجموية صناعية، عدالة تمكن من توطين المشاريع الصناعية الكبرى والمتوسطة في جميع جهات وأقاليم المملكة حسب خصوصيات كل جهة.

واعتبارا لأهمية البنيات التحتية واللوجستية في المنظومة الصناعية، نتطلع إلى وضع استراتيجية وطنية لتنظيم والنهوض بالأحياء الصناعية في مقاربة تشاركية مع الجماعات المحلية والجهات والغرف، كحافز مهم في الاستثمار في قطاع الصناعة.

رابعا، من باب الواقعية والموضوعية، نسجل إيجابا التطور الذي عرفته بعض القطاعات الصناعية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية، والتي تحتاج إلى الابتكار والرأس المال البشري المؤهل، ومن هذا المنطلق ندعو الحكومة إلى تحفيز الابتكار والبحث العلمي والتقني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب ما قبل الأخير للفريق الاشتراكي.

الجهات والإسراع في تنزيل "ميثاق الاستثمار" وإصلاح المنظومة البنكية لتواكب إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما أن النهوض بالبحث العلمي وتحفيز الابتكار والإبداع لمن شأنه أن يساهم في تطوير وتقوية المجال الصناعي ببلادنا نحو خلق منظومة للتكوين المستدام لبلورة رؤية صناعية مغربية تجمع بين السيادة والتنافسية المنتجة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الأخير لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المحلول محمد حرمة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نعترف في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن التحدي اليوم أمام بلادنا هو ما نبه إليه جلالة الملك حفظه الله في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، وهو كون الجائحة أعادت قضايا السيادة بقوة إلى الواجهة، ولذلك فإن الوزارة مدعوة إلى مضاعفة مجهوداتها قصد تمكين بلادنا من تطوير مخزونها الاستراتيجي في العديد من المواد الأولية، وهو الأمر الذي يفرض كذلك التفكير الجماعي في مضامين العديد من اتفاقيات التبادل الحر ودراسة الجدوى الاقتصادية منها بعيدا عن المنطق الحمائي الضيق.

وعلاوة على ذلك فإننا نعتبر أن الاستراتيجية الجديدة للتكوين المهني، إذا ما أحسن تنفيذها، سوف تساهم في توفير اليد العاملة المؤهلة وتلبي حاجيات السوق الوطني وتعزز القدرة التنافسية للمقولة المغربية إلى جانب أبعادها الاجتماعية من حيث خلق مناصب الشغل ومحاصرة البطالة.

سيدي الرئيس،

لما كانت مواجهة التفاوتات المجالية أحد الأعطاب الكبرى التي استدعت إعادة النظر في النموذج التنموي، فإن الصناعة الوطنية لا يمكن أن تبقى بمعزل عن رفع هذا التحدي.

إن استمرار تركز الصناعة الوطنية في المحاور التقليدية أمر لا يخدم العمل الجماعي الذي يجب القيام به لتحقيق العدالة المجالية.

ختاما، فإن الحكومة مدعوة إلى حماية القدرة الشرائية وضمان التنافسية، إعلافا لفصول الدستور ذات الصلة وقانون حرية الأسعار والمنافسة. وفي هذا الإطار نتطلع لتفاعل الحكومة مع الدراسة الأخيرة لمجلس المنافسة حول احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة على إثر الارتفاع الذي شهدته أسعار بيع هذه

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

أصبح قطاع الصناعة اليوم ببلادنا يلعب دورا أساسيا في تنمية الاقتصاد الوطني، وفي خلق مناصب الشغل وإنتاج الثروة ورفع من وثيرة النمو، لذا فالحكومة مطالبة بإحداث تحولات جذرية في السياسات العمومية ذات الصلة، بهدف إدماج العنصر البشري في مسيرة التنمية الشاملة التي نصبو إلى تحقيقها ملكا وشعبا.

السيد الوزير،

كفريق، نؤكد على ضرورة تفعيل "صندوق مُجدد السادس للاستثمار" المحدث من أجل المساهمة في دعم تمويل مجموعة من المشاريع والأوراش الكبرى في إطار الشراكة مع القطاعين العام والخاص ومواكبة المقاولات الناشئة والصغيرة والصغيرة جدا، لجعل القطاع الصناعي قطاعا قويا متمكنا من خوض غمار المنافسة الصناعية للمنظومات الاقتصادية الكبرى، وقطاع له النصيب الأكبر في الناتج الداخلي الخام وفي تطوير الاقتصاد الوطني، كما نؤكد على ضرورة استمرار الاستثمارات والأوراش الكبرى التي تم إطلاقها في إطار مخطط التسريع الصناعي، كصناعة السيارات وصناعة الطيران التي حققنا فيها الريادة على المستوى الإقليمي والعالمي، وهو ما جعل المغرب يتمتع بقدرة تنافسية بارزة ويعزز مكانته الصناعية إقليميا وعالميا.

ومع ما تم تحقيقه من تقدم في هذا المجال، إلا أن القطاع مازال يعرف مشاكل تدبيرية عدة، أهمها:

- عدم تشجيع على الإبداع والابتكار؛
- ضعف التكوين في المجال الصناعي؛
- عدم التنافس في المجال الصناعي ومنظومة التربية والتكوين؛
- عدم إشراك غرف الصناعة والخدمات وارتفاع الرسوم الجمركية؛
- ضعف الالتقائية والانسجام بين السياسات العمومية يحول دون تحقيق إقلاع صناعي حقيقي ويجعله غير قادر على الصمود اتجاه تنافسية الصناعات العالمية؛
- انعدام العدالة المجالية لتركز الأوراش الصناعية في المحور الدار البيضاء والقيطيرة وطنجة، مما يبقى العديد من المناطق في هشاشة مستمرة دون أخرى، وبالتالي لابد من خلق مناخ دائم إحداث مناطق صناعية في كل جهات المملكة، مع ضرورة إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للاستثمارات العمومية لخلق التوازن المجالي بين

المادة في السوق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير للمنصة.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السادة المستشارون المحترمون على هاذ التعقيبات اللي في الحقيقة

متفق جزئيا معها، ماشي كليا ولكن جزئيا.

بالنسبة للعدالة المجالية، متفق 100% بحيث أن المشاريع اللي هضرت

عليها اللي فيها 130.000 منصب شغل التمرکز ديال الصناعة ماشي مزيان

حتى للصناعة براسها، وغنطيكيم مثال ملي جات (Peugeot) وبغات تدير

المصنع ديالها هي أصلا كانت بغات تديرو في طنجة، أصلا كانت بغات

تديرو في طنجة قال لك الميناء كلشي موجود أشنو غيوقع؟ غيكونو جوج

مصانع ضخمة وحدة حدا الأخرى، غيوليو كل واحد يسبق اللي خدام عند

الأخر يتزادو في الأجور والتنافسية ديال البلاد وديال تصنيع السيارات في

المغرب غادي تهبط وغادي يبقاو خدامين معانا، (c'est vrai) الأجور

غادي يطلعو غادي يبقاو خدامين معانا 5 سنين ولا 10 سنين غادي يقول

لك التنافسية ما بقاتش خدامة غنسدو غنمشيو بحالنا.

(donc) التمرکز ديال الصناعة غير مفيد للصناعة، هذا الأول، متفق

معهم، والتحفيز اللي تينعطى من طرف الحكومة للمشاريع الاستثمارية أقوى

ملي تنخرجو على هاذ المناطق اللي ممركة فيها الصناعة من هاذ المناطق

هذي، ولكن الاختيار للمستثمر في نهاية المطاف، احنا غير تنحاولو نحفزو،

تنقولو لو إلى مشيتي للراشيدية عندك 30% ديال الدعم، إلى جيتي لـ

(Casa) ما عندك والو، وكحاولو نجروه في مناطق أخرى، ولكن هاذ

المناطق خصنا نجهزوها خصنا نديرو فيها (les zones industrielles)

إلى آخره، هاذ الشي متفق معه وخدامين عليه، عندنا 136 منطقة صناعية

ذيك اللي مشغلين عليها، 10.000 هكتار موجودة الآن غير 60% ديالها

الي مستعملة.

كاين مناطق صناعية بحال دبا في البار البيضاء تنبدا بـ 1200 درهم

للمترو، كاين منطقة صناعية في تنزيت 270 درهم للمترو، ها هو التشجيع،

هاذ الفرق بين 270 درهم و1200 درهم هو تشجيع ديال الدولة، باش

نجلو المصنع في هاذ المناطق الناشئة، هو تشجيع ديال الدولة.

بالنسبة للعنصر البشري بالنسبة للعنصر البشري، أنا أولا بغيت نوه

بالعمل ديال الإدارة اللي تنشتغل فيها، الإدارة تنشتغل ليل نهار وماشي

بوحيدي، ها هوما الوزراء اللي معنا راه حتى هوما عندهم ناس في

المستوى، تيشغلو ليل نهار باش يخدمو المواطن، ليل نهار باش يخدمو

المواطن وباش يوفرو الشروط وباش يواكبو المستثمرين وباش يشجعوه،
وبغيت من هاذ المنبر نوه بالأعمال دياهم، هذا الأول.

الثاني بغيت نوه أيضا بالكفاءات المغربية في الابتكار من عمال

وعاملات من مؤطر.. راه تيشهدو بها المستثمرين العالميين، احنا تنقولو

التكوين فيه مشكل، التعليم فيه مشكل، بالفعل كلنا عندنا مشاكل خصنا

نحسنو هاذ الشي وتنطلبو الأحسن للبلاد، ولكن العامل المغربي، المهندس

المغربي، التقني المغربي، تينضرب به المثل عالميا، كاين ناس اللي تيجيو

يتكونو الآن من آسيا من أوروبا في المغرب في المصانع المغربية، كاين ناس

الي دخلو عمال في المصانع المغربية الي خرجو من التكوين المهني تيسيرو

جحات في مجموعات عالمية اليوم.

ثالثا، هضرتو على الانسجام الحكومي ما كاينش الانسجام، ها احنا

على اتصال يوميا مع السيد وزير الصحة، درنا اتفاقية هذي 3 أسابيع باش

نشتغلو جميع على الأجهزة الطبية.

مع وزير الفلاحة درنا اتفاق باش نثمنو المنتج الفلاحي بالنسبة

للصناعة.

كتهضرو على القطاعات الواعدة وتنشتغلو على القطاعات الواعدة،

معلوم القطاعات الواعدة غنشتغلو عليها، وكاين مناصب الشغل الي يمكن

لها توفر في هاذ القطاعات، 80.000 منصب شغل بحال دبا خصصناه

بالنسبة للبرنامج الحكومي بالنسبة لـ 400.000 ألف الي خصنا نوصلو

لها، 80.000 في السيارات ولكن في هاذ المشاريع 731 الي عندنا في

مشاريع السيادة الصناعية كاين 173 مشروع صناعي في قطاع الصناعة

الغذائية، هذا ساهم في التوزيع المجالي.

كاين 97 مشروع في قطاع النسيج و133 في قطاع الكيمياء إلى آخره

وموزعة على 12 جهة، وبحيث تنحاولو نصيفطو المشاريع في الجهات النائية

والجهات المحتاجة، هذا هو سياسة الدولة بالنسبة للعدالة المجالية.

بالنسبة لصناعة السفن، السيد المستشار المحترم، راه تنشتغلو كفريق

عمل مع السيد المستشار الي هو عندو خبرة عالمية في هذا المجال باش

نطورو هاذ الصناعة وتيشغل يوميا مع الفرق وفرق العمل ديال الوزارة.

بالنسبة للتكنولوجيا، هاذ التكنولوجيا الي ما غنقدوش عليها وفرص

الشغل غيضيعو لينا، أسيدي التكنولوجيا 4.0 راه كاينة في المغرب،

المنظومة الصناعية ديال المغرب حديثة الإنشاء و4.0 (déjà) موجود فيها،

والناس الي تيشغلو عندنا تيشغلو بنظام 4.0، وكل مرة كاين شي تطور

تكنولوجي تنكونو مخلوعين على مناصب الشغل، وهاذ الشي عادي، كل

مرة كاين شي تطور تكنولوجي تنقولو هاه يمكن.. بالعكس تخلق هو بذاته

مناصب الشغل، اليوم بحال دبا في (l'outsourcing) 50% ديال

المناصب جديدة في الهندسة، في الابتكار، الي تيتخلقو في المغرب، ما

بقاش ذاك (CRM³) والتليفون "آلو" إلى آخره، 50% ديال مناصب الشغل جديدة في الابتكار، في التكنولوجيا، في التصميم، وفيها تصميم السيارات وكنتشغلو على ذلك، دبا عندنا تقريبا 5000 مهندس في المغرب اللي تيشغلو على تصميم السيارات وتصميم الطائرات، 5000 مهندس وتقتي في المغرب اللي تيشغلو في الابتكار، وعندنا مخطط باش نوصلو لـ 25.000 إن شاء الله.

بالنسبة لصندوق مُجَّد السادس للاستثمار راه وجدنا المشاريع، كل قطاع على حدة وكيشغل، تيوجد راسو بيدما يقومو التعيينات باش ندخلو في العمل اليومي، ولكن المشاريع جاهزة وإن شاء الله نهار غادي نفعلو هاذ الصندوق غادي يكون دعم قوي بالنسبة للصناعة وبالنسبة للقطاعات الأخرى و"السيادة الصناعية" راه هضرنا عليها، راه هاذ المشروع ديال تحويل الواردات ولا مشروع ديال "السيادة الصناعية" وسعناه، وفيه أيضا المخزون الاستراتيجي ديال البلاد.

باش نختم، عندنا اتفاقية ديال التبادل الحر فيها القليل والقال، نسمعو عليها الكثير أما خصنا نلغيها أما خصنا نخترموها إلى آخره، هاذ اتفاقيات التبادل الحر، أولا، بدون اتفاقية التبادل الحر ما كاينش منظومة صناعية في البلاد، لمن غتصدر هاذ السيارات؟ لمن غتصدر هاذ الطائرات؟ لمن غتصدر هاذ المواد الغذائية؟ بدون هاذ الاتفاقيات مع الدول الأخرى راه ما كاين سوق، السوق الداخلي غير كافي، دبا عندنا منظومة تصنع 700.000 سيارة في المغرب تنبيعو 175.000 سيارة، لمن غادي نبيعو الفائض؟ اتفاقيات التبادل الحر هي كتمكنا باش نبيعو لأوروبا ونبيعو للزبناء في البحر الأبيض المتوسط، وحتى فأمريكا قطاع الغيار، بدون هاذ الاتفاقيات راه ما عندناش.

النسيج كذلك، لمن غادي نبيعو هاذ النسيج اللي كنصنعو؟ هاذ النسيج 180.000 منصب شغل في السيارات مشات، هاذ 120.000 منصب شغل في النسيج مشى، لمن؟ غير أجي وأعيد النظر فهاذ الاتفاقيات ديال التبادل الحر؟

معلوم كاين توازنات اللي خصنا نخدمو عليها، خدمنا عليها، منين ما كيكونش توازن كنخدمو عليه، كنشوفو، كنهاولو نبتكرو باش نخلقو هاذ التوازن، ولكن اتفاقيات التبادل الحر محمة للبلاد، حيث كنتفتح سوق ديال 2 مليار ديال بنادم اللي غنبيعو ليه السلعة ديانا، كنتشغلو فعوض ما نشغلو في السوق ديال 36 مليون مستهلكين، كنتشغلو بالنسبة وكنتستقرو باش نزودو سوق ديال 2 مليار ديال المستهلكين، هذي هي الخلفية، (donc) إعادة النظر في اتفاقيات التبادل الحر خص الواحد يفكر فيها مزيان وبزاف، علاش؟

جاو عندنا الناس ديال قطاع النسيج هذي واحد العاميين، قالو لنا

شوفو ديرو عام ولا ثلاث سنين، ديرو إعادة النظر ديال الاتفاقية مع تركيا، مزيان، مكاين مشكل، جينا، دخلنا، ناقشنا، وصلنا لدرجة التشجيع اللي كانت كبيرة، يلاه ذاك الشي ارتفع، جاو عندنا الناس ديال النسيج فنفس الوقت قالو لنا لا، لا، حبس، لا أسيدي الثوب، احنا كنجبوه من تركيا، وكنعادو نصنعوه وكنصيفطوه لأوروبا، إلى ما بقاش اتفاقية، غادي يحسبو علينا الجمارك الأوروبية، هذيك 40 ولا 60% اللي محتاجينها خصها تكون مع دولة اللي عندها حتى هي اتفاقية التبادل الحر مع أوروبا، وقع لنا مشكل، نفس الناس اللي قالك عندنا مشكل مع هاذ البلاد كيقول لك لا، حبس خصنا نبقاو نجيبو الثوب من هاذ البلاد.

معلوم خرجنا 1300 منتوج اللي درنا عليها الجمارك، باش نحيمو السوق الوطنية، معلوم تناقشنا مع الموزعين الأتراك، تناقشنا مع المصنعين الأتراك، باش يجيبو يستقرو في المغرب، وهاذ المرحلة بدات، والاستثمار بدا، دبا عندنا 20 مصنع تركي وعندنا 40 أو 43 مشروع ديال مصانع تركية في المغرب، اللي غتخدم المغاربة واللي غتجيب القيمة المضافة في البلاد. (donc) هاذ اتفاقيات التبادل الحر، أرجو ثم أرجو الواحد يشوف فيها بمناصب الشغل اللي مكنت هاذ البلاد تخلق بفضل هاذ الاتفاقيات، راه ما فيهاش غير السلبيات، راه فيها تقريبا 500.000 إلى 600.000 منصب شغل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على المساهمة القيمة في أشغال هته الجلسة.

والآن طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي، توصلت رئاسة المجلس بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدمت به مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل حول موضوع "النقص الحاد في أدوية علاج السعال والتزلات البردية، في الوقت الذي تتفشى فيه جائحة كوفيد"، وقد أحيل الطلب على الحكومة داخل الآجال المحددة، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل معه.

الآن أعطي الكلمة لممثل مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل لبسط السؤال في حدود دقيقتين. تفضل السيد..

المستشار السيد خليف الكرش:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين، السادة الوزراء المحترمون،

تعرف بلادنا في الأسابيع الأخيرة ارتفاع في عدد المصابين بالمتحور أوميكرون، وينضاف إلى ذلك هذه الفترة من السنة تعرف انتشار مجموعة من الأمراض الموسمية، كنزلات البرد والحمى، بحيث أصيب العديد من

³ Customer Relationship Management

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أنا بغيت نقول لك ما كاينش نفاذ ديال الأدوية، هاذي أزمة مختلفة، باش نهضرو على الأزمة ديال الأدوية، خصنا نرجعو اشنو هوما المسببات ديال الأزمة؟ لما يكونو المصنعين كيصنعو الدواء بكفاية في البلاد، فبالتالي هنا كيتطرح واحد السؤال.

اليوم عندنا مخزون ديال الأدوية اللي كنعلق بالزكام واللي كنعلق بـ "كوفيد"، من ثلاث أشهر حتى 32 شهر ديال المخزون، فالمصنعين اليوم في السوق عاين هاذ المنتج هذ، ولكن فين كاين الإشكال؟ الإشكال مطروح بطريقة أخرى، كيفاش الصيدلية أو الصيدلاني ما كيوصلوش الدواء للنقط ديال البيع ديالو؟ هذا هو السؤال اللي خصنا نظرحو.

درنا واحد التفتيشية فهاذ الأساس، ولقينا بأن المسألة ما كنعلقش بالإنتاج ديال الدواء أو بالتوزيع، فبالتالي كنعلق بصفقات تجارية أو بتعامل تجاري، لأنه بعض الخطرات المصنعين أو الموزعين ما كيتعاملوش مع الصيدلانيين بواحد الطريقة.. لأن ما عندهومش كتسمى (la relation de confiance)، فبالتالي اليوم أنا كنعطيك أرقام: 187 اختصاص ديال الأدوية اللي كنعنعو اليوم 24% منها مخصصة لـ "كوفيد"، 66% كنعنع في البلاد محليا.

عندنا اليوم جميع الشركات المغربية عاطيانا واحد (le stock) ديال (sécurité) لأن احنا ملزمين بقوة القانون، ثلاثة أشهر ديال (stock de sécurité) عند المصنعين، وشهر ديال (sécurité) عند الموزعين، فبالتالي اخذت الوزارة الاحتياطات ديالها باش بقا المنتج زايد، ولكن كاين واحد السوء ديال التدبير والسوء ديال التوزيع على المستوى ديال السوق. وزارة الصحة في المستشفيات العمومية ديالها عندها الاكتفاء الذاتي ديالها، ولكن في السوق العمومية، في السوق عندنا مشكل، إذن كاين هاذ المشكل اللي عندو علاقة ما بين التوزيع والعلاقة التجارية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا على المساهمة في فعاليات هته الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هته الجلسة.

شكرا لمساهمتكم.

رفعت جلسة الأسئلة الشفهية.

الملحق:

❖ تمة تعقيب المستشارة السيدة لبنى علوي، باسم مستشاري الاتحاد

المواطنين، وخاصة الأطفال بحمي مع سعال شديد وألم في الحلق والرقبة، وانتشرت هذه الأعراض عن طريق العدوى لتمس أسر بأكملها وفي العديد من المدن والقرى.

إزاء هذه الوضعية الصحية الكارثية، نلاحظ تخطيط شديد في تفاعل مصالح وزارة الصحة والحماية الاجتماعية مع تداعياتها، وهو ما ينم عن غياب استراتيجية واضحة لمواجهة الأمراض الموسمية، ويظهر ذلك من خلال:

- أولا، نفاذ مخزون الأدوية التي توصف لعلاج السعال ونزلات البرد، والأنكى من ذلك نفاذ الأدوية الخاصة بالرضع والأطفال في العديد من الصيدليات، حسب ما أكدته لنا مجموعة من الدكاترة الصيادلة على المستوى الوطني، فمسؤولية توفير الأدوية تتحملها الدولة المطالبة بالتنسيق مع الشركات المصنعة للأدوية لتوفيرها بكميات كافية، لضمان الأمن الصحي للمواطنين والمواطنات وفتح حوار مسؤول مع الهيئات الممثلة للصيادلة من أجل تعبئة جميع الشركاء لمواجهة جائحة كورونا والأمراض الموسمية؛

- اعتماد نظام حراسة لم يستطع الاستجابة للحاجة الملحة للمرضى، فعلى سبيل المثال فمدينة العيون التي تبلغ ساكنتها ربع مليون و 217 نسمة في إحصاء 2014، لا تتوفر سوى على ثلاث صيدليات حراسة، بخصوص نظام الحراسة، فقد كان مفروض أن تظل الصيدليات مفتوحة خلال هذه الفترة استثناء 24/24 ساعة؛

- غياب التدخل العاجل والصارم لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية لمواجهة هذه الوضعية، لحماية هذه الوضعية الصحية الصعبة، التي تساهم في تفشي متحور "أوميكرون"، خصوصا وسط تلاميذ المؤسسات التعليمية، في ظل غياب التنسيق مع وزارة التعليم.

لذا، نسألكم السيد الوزير:

- هل هناك استراتيجية عمل للتعاطي مع الوضع الصحي الحالي؟

- وما هي الأسباب الكامنة وراء النقص الحاد في الأدوية وغياب بعضها عن الصيدليات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التفاعل مع طلب كلمة فريق الكونفدرالية، الكلمة للحكومة كذلك في حدود دقيقتين.

تفضل السيد الوزير.. اللي بغيتي.

تفضل.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

الوطني للشغل بالمغرب في موضوع "معايير اختيار المستفيدين من برنامج أوراش وضمانات احترام تطبيق التشريع الاجتماعي في هذه الأوراش":

باسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أنا أتناول الكلمة باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة في موضوع "معايير اختيار المستفيدين من برنامج "أوراش" وضمانات احترام تطبيق التشريع الاجتماعي في هذه الأوراش".

وهو البرنامج الذي أطلقتته الحكومة لتشغيل 250 ألف شاب بصفة مؤقتة على مدى سنتين من خلال عقود تبرمها جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات والمقاولات.

واسمحوا لي في البداية أن أتساءل عن مرجعية هذا البرنامج الذي يتناقض مع الوعود الانتخابية للأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي، ومع البرنامج الحكومي الذي وعد بإحداث مليون فرصة عمل قار خلال خمس سنوات.

كما أنه يثير أسئلة متعلقة بمعايير اختيار المستفيدين من هذه العقود، ومعايير تحديد جمعيات المجتمع المدني، والتعاونيات، والمقاولات المستفيدة من هذا البرنامج، والمعايير المعتمدة في اختيار الأقاليم العشر (10) الأولى لإطلاقه، فضلا عن الضمانات المرتبطة باحترام القوانين المؤطرة للشغل والحماية الاجتماعية.

بهذا الخصوص، نسجل الملاحظات التالية:

كما أن كثير من التدابير تحتاج إلى أحكام وقواعد قانونية وتنظيمية جديدة أو مقتضيات استثنائية إلى جانب القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، ولا يمكن تنزيل هذا البرنامج إلا بها، كما لا يكفي توقيع اتفاقيات أو إصدار منشور لإقرارها، و من ذلك التدابير والإجراءات التالية:

- العمل بعقد محدد المدة؛
- تحديد المجالات والأنشطة والمهن التي يتم فيه العمل بعقود محددة المدة؛
- تحديد تدابير لتشجيع بعض المنشآت على الإدماج؛
- معايير تحديد القطاعات والمقاولات المتضررة من جائحة "كوفيد-19"؛

- دعم المقاولات المتضررة من جائحة "كوفيد-19"؛

- معايير تحديد الفئات المستفيدة؛
- إشراك وتحفيز القطاع الجمعي والقطاع التعاوني في التشغيل؛

- مدة وشروط الاستفادة من البرنامج؛
- شروط فقدان الاستفادة من المنافع والمزايا سواء بالنسبة للأجير أو الجهة المشغلة؛
- كفاءات الاستفادة من التغطية الاجتماعية؛
- كفاءات الاستفادة من التغطية الصحية؛
- الاستفادة من التعويضات العائلية؛
- تشكيلات ومضامين نموذج عقد الشغل ومراقبته والتأشير عليه؛
- طرق إبرام العقد وفسخه؛
- كفاءات ممارسة مراقبة وتفتيش الشغل؛
- تحمل الدولة لمصاريف الأجر وحصة المشغل في التأمين الإجباري عن المرض والتأمين عن حوادث الشغل والتغطية الاجتماعية؛
- علاقة هذه التحملات بالإقرارات الواجبة على المشغلين بالأجور بموجب النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- التزامات المستفيد والجهات المشغلة؛
- تنفيذ وتنوع وتقييم الإجراءات؛
- تحديد مهام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

أما بخصوص تمويل هذا البرنامج، فرغم تحديد الاعتمادات الإجمالية للبرنامج والمحددة في مبلغ 2.25 مليار درهم برسم سنة 2022 وتحديد بعض الاعتمادات المالية المخصصة في ميزانيات بعض القطاعات في قانون مالية 2022 إلا أن الغموض يلف توزيع ميزانية البرنامج وشكليات صرف الاعتمادات ومراقبة تنفيذها ومن ذلك كفاءات تحويل منح تأطير الجمعيات والتعاونيات لفائدة مجالس الأقاليم والعمالات والتي تتراوح بين 5% في و 10% من الميزانية المرصودة للعمالة أو الإقليم وتحويل مصاريف التأطير لفائدة الجمعيات لاستقطاب مؤطرين ... إلخ.

أما فيما يتعلق بمنشور رئيس الحكومة الذي يعد الوثيقة الأساسية لبرنامج "أوراش"، فيلاحظ اعتماده ألفاظا ومفردات لها دلالات اصطلاحية محددة، لكن المنشور يحرف استعمال هذه الألفاظ عن معانيها الأصلية المحددة أو المعاني التي جرى بها العمل، ومن ذلك:

- مصطلح "إدماج" الذي هو اصطلاح ارتبط ببرنامج إدماج أو عقد التكوين من أجل الإدماج وهو العقد الذي يهدف إلى اكتساب تجربة مهنية أولية داخل المقولة لفائدة حاملي الشهادات، وقد انطلق منذ سنة 1993 ومنظم بنصوص قانونية وتنظيمية خضعت للتعديل والتطوير؛

- برنامج "أوراش" استعمل مصطلح "إدماج" في شقي البرنامج، مرة على أنه إدماج في إطار عقود عمل مؤقتة ومرة أخرى على أنه إدماج مستدام، وكلاهما استعمالان في غير ما استقر عليه العمل في

يتأتى إلا بتنظيم وترشيد آليات المساعدة المباشرة وتجويد حكمتها عبر تنزيل آلية استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإنشاء وكالة السجل الوطني، فضلا عن "السجل الاجتماعي الموحد"، وقد تم اعتماد القانون 72.18 لهذا الغرض، إلا أن الحكومة بإسراعها بإخراج هذا البرنامج الاجتماعي قبل إرساء الآلية المذكورة سيتسبب في تعميق اختلالات البرامج الاجتماعية ويطعن مصداقيتها.

وبناء على ما سبق، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بمجلس المستشارين، وحرصا على ضمان حسن تنزيل هذا البرنامج، رغم الملاحظات المسجلة، ندعو إلى ضرورة:

- وضع منظومة واضحة للتتبع والتقييم وتقييم الأثر؛
- إعداد إطار قانوني وتنظيمي بشكل دقيق وواضح من أجل ترشيد هذا البرنامج؛
- وضع معايير واضحة ودقيقة للاستفادة، تمتع من صرف المال العام في غير أهداف البرنامج؛
- وضع معايير واضحة لاختيار الأشخاص المستفيدين من عقود العمل في إطار هذا البرنامج؛
- وضع معايير واضحة لاختيار جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات والمقاولات المستفيدة من هذا البرنامج؛
- توفير كافة الضمانات لاحترام تطبيق التشريع الاجتماعي والحماية الاجتماعية في هذه الأوراش.

مجال التشغيل وفي مخالفة للقواعد القانونية والتنظيمية؛

- العقد إما أن يكون محدد المدة أو دائما، أما اصطلاح "مستدام" فغير موجود في تشريعات الشغل.

أما فيما يتعلق بعقود الشغل المؤقتة، السؤال المطروح: هل سيتم الحرص على أن تكون كافة عقود الشغل المبرمة والتي سميت عقود محددة المدة أو عقود أوراش متلائمة مع مقتضيات القانونية (المادة 16 من مدونة الشغل والنص التنظيمي)، وأن لا تدفع الرغبة الاقتصادية في توسيع القطاعات المشمولة بالبرنامج و قاعدة المستفيدين من هذا البرنامج إلى خرق هذه المقتضيات بحجة أن الأنشطة هي أوراش مؤقتة؟ لاسيما أن المنشور لم يشر إلى الانضباط للقواعد القانونية الجاري بها العمل في مجال الشغل.

وفما يتعلق بدعم المقاولات والقطاعات المتضررة من تداعيات جائحة "كوفيد-19" عبر مرونة سوق الشغل، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن التدابير المتخذة في التدبير السابق قد اعتمدت على رؤية متكاملة تتعلق بتخفيض التكاليف، ودعم خزانة المقاولات، ودعم الاستثمار وتسهيل ولوج الأسواق، وتيسير الخدمات الرقمية للمقاولات.

ولذلك، نتخوف من اختزال "برنامج أوراش" اختزال هذا الدعم وهمشت فيه الأبعاد الاقتصادية وجاءت الإجراءات الداعمة للمقاولات عنوانا بدون مضامين حقيقية، فلدينا تخوف أن يفتح الباب للمقاولات بالتشغيل خارج القواعد القانونية وفي احترام لمبادئ التشغيل اللائق.

لقد تأكد للجميع أن الغاية المرجوة من الدعم المباشر للأسر المحتاجة لن